ثالثًا

لنتجه إلى التفكير فى المستقبل والتخلص من أوهامنا الفكرية

(١)
ضرورة التفكير فى المستقبل

آفة من آفاتنا فى العصر الحاضر أننا مشدودون باستمرار للتفكير فى الماضى سواء الماضى البعيد أو الماضى القريب. ولا شـك أن ذلك ليس عيبا فى ذاته؛ فالتفكير فى الماضى ربما يكون دافعا لأن نعيش حاضرًا أفضل ونحلم بمسـتقبل أكثر رخاء وازدهارا، ومن لا ماضى له لا حاضر ولا مستقبل له كما يقولون!! لكن الحقيقة أن التفكير، بل العيش فى الماضى أصبح السمة الغالبة على فكرنا المعاصر بشكل قد يبدو مرضيا حقا.

إن اسـتعادة الماضـى أصبح فى نظر الكثيرين منا هو الحلـم الذى نحلم به. وأصبح هو الواقـع الذى نتمنى أن نعيشـه. وفى هذا يكمن الخطـأ الكبير فى حياتنا المعاصرة؛ فليس معنى أن ماضينا حافل بالإنجازات الحضارية الهائلة التى حققها الأجداد سواء فى العصور الأولى للتاريخ الإنسانى حيث نجحوا فى صنع أولى الحضارات الكبرى فى التاريخ، أو فى العصور الإسلامية الزاهية التى نجحوا فيها أيضا فى استعادة الريادة الحضارية من جديد بفضل إيمانهم العميق بالدين الإسـلامى وفهمهم الدقيـق لدعوته إلى العلم والعمل بموجب إيمان قوى بالله لا يعرف حدودا للاجتهاد ولا يضع قيودا أمام أى إبداع فى أى مجال من مجـالات الحياة. أقول ليس معنى أن أجدادنا قد حققـوا تلك الريادة الحضارية أن نركن نحـن إلى اجـترار ما أنجزوه ونظل نتغنى به إلى مالا نهايـة فيكون التغنى بأمجاد الماضى بديلا عن العيش فى الحاضر والتفكير فى المستقبل.

ولنتذكر دائما أن إنجازات هؤلاء الأجداد كانت بفضل جهدهم وفهمهم العميق لرسـالة الإنسـان فى الحياة؛ فلقد تحلوا بأكبر قدر من الصبر والشجاعة حينما حولوا كل الظروف الطبيعية والبيئية غير الملائمة لحياة الإنسان إلى ظروف تخدم الإنسان وإلى عوامل تساعدهم فى بناء حياتهم المدنية التى أسسـوها لأول مـرة على ضفاف النيل. ولقد تحلوا بأكبر قدر من التحدى الحضارى لتلك الظروف غير المواتية بما أبدعوه من علوم تحدت الزمن وتحدوا بها الواقع بل واخترقوا بها حاجز المستقبل. ولا شك أن ما خلفوه لنا من شواهد حضارية من مبان عملاقة وآثار لا تزال تتحدى الزمن هو خير ما يؤكد أنهم إنما نجحوا فى اختراق

حاجز الزمن والمستقبل، ولذلك صنعوا ما صنعوه آملين أن تراه الأجيال التالية جيلا بعد جيل وتندهش عقولهم أمام إنجازات هؤلاء الأجداد ! !

الشيء نفسه فعله أجدادنا من المسلمين الأوائل أولئك الذين فهموا دينهم خير فهم وأدركوا أن إعجاز القرآن جاء من تحدى العقل الإنسانى وكمن فى دعوته إلى إعمال العقل واستخدام العلم إلى أقصى حد ممكن فانطلقوا يبنون فى كل مجالات الحياة، فمن إبداع العلوم الشرعية والدينية، إلى إبداعات شتى فى مختلف العلوم طبيعية كانت أو إنسانية، إلى إبداعات فنية وأدبية ومعمارية، إلى إبداعهم الأهم والأشمل وهو تلك الريادة الحضارية التى حققوها من خلال هذه الإبداعات الجزئية فكونوا تلك المنظومة الحضارية الفذة التى صدروها إلى العالم الغربى فى يسر وبساطة وبغير افتعال أو غرور.

إن تحدى ظروف الواقع هو ما يخلق الإبداع فى الحاضر ويصنع لدى الأمم والشعوب الحافز لاختراق حاجز الزمن والريادة فى المستقبل. ومن ثم فإنه إذا كان لنا بحق ماضى نزهو ونفتخر به، فليكن منه ذلك الزاد الذى نهضمه درسا يدفعنا لتفهم كيف يكون تحدى ظروف الواقع المعاش، وكيف يمكن استثمار كل الإمكانيات المتاحة لصنع الريادة والتقدم الآن وفى المستقبل.

وإذا نظرنا حولنا لنرى كيف يصنع الرواد والمتقدمون فى هذا العصر ريادتهم وتقدمهم، فلن نجد لديهم إلا أمرين لا ثالث لهما: علم وعمل؛ تفوق علمى مطرد يدفعهم باستمرار إلى مزيد من تهيئة ظروف الإبداع العلمى فى مختلف ميادين العلم ثم استثمار لهذا الإبداع العلمى وتحويله إلى تكنولوجيا تحل مشكلات الواقع وتواجهها بكل حسم. ومن ثم تتحسن حياة الإنسان الغربى عاما بعد عام وقرنا بعد قرن. واطراد هذا التقدم العلمى بشقيه النظرى والتطبيقى يستند على عقول لا يقف أمام إبداعها أية عوائق مادية كانت أو سياسية أو اجتماعية؛ فالكل هناك يدرك أن إبداع المفكرين والعلماء هو طريقهم إلى التقدم. ومن ثم فلا سلطة أيا كانت تحد من إبداع هؤلاء، بل كل الإمكانيات متوفرة لهم ولديهم بحيث لا يعودوا يفكرون إلا فيما يبحثون فيه وفى مكتشفاتهم الجديدة.

وتخرج نتائج هذه الأبحاث فى مختلف مجالات الفكر والعلم من عقول ومعامل أصحابها لتجد طريقها فورا إلى حياة الناس، فيتم على أساسها تطوير المصانع والمزارع وطرق الحياة المختلفة فيزداد إيمان الناس بأهمية العلم والتكنولوجيا فى تطوير حياتهم وتحسين ظروفها

بل وحل كل المشكلات التى يعانون منها أيا كان حجمها ومجالها، على هذا تبدو سيمفونية التقدم؛ علماء ومفكرون يعملون ليل نهار على اكتشاف المزيد من الأفكار والنظريات العلمية الجديـــدة، وأناس يتلقون هذه الأفكار والنظريات ويحولونها إلى تكنولوجيا تيســر حياتهم وتحل مشكلاتهم فتندفع بهم الحياة دوما إلى مزيد من التطور والتقدم.

وهذه ليســت سمة تتميــز بها المجتمعات الغربية فقط، بل هى سمة كل شــعب يريد أن يتقدم فبالتفكير العلمى فى مشكلات الحاضر والتوجه نحو المستقبل خطت شعوب شرقية عديدة خطوات رائدة نحو الســيادة فى المستقبل مثل اليابانيين والصينيين والكوريين، بل والهنود والباكستانيين، بل وشعوب صغيرة العدد أصبحت كبيرة القدر والقيمة مثل شعب سنغافورة وشعب تايوان وهونج كونج.

إننا لســنا أقل من هذه الشعوب أملاً فى صنع الحياة الأفضل لأنفسنا وللآخرين، وكل ما ينقصنا هو امتلاك إرادة التقدم وأن يأتى الفعل مســاوقا للإرادة ومكافئا لها. إن الإرادة بلا عمل لا شىء، إذ تبقى مجرد أحلام غير قابلة للتحقيق. وعمل بلا إدراك لإرادة التقدم وآلياته التى على رأســها التفكير العلمى القائم على التخطيط الواعى بمتطلبات المســتقبل والقائم على الإمكانيات الفعلية الذاتية، إنما هو عمل غوغائى فوضوى لا يأتى بأى نتيجة مما ننشده ونطمح إلى تحقيقه.

إننا نملك من إمكانات التقدم البشــرية والمادية ما لا تملكه هذه الشــعوب، ونملك من الدافع الدينى والتاريخى ما ليس لدى هذه الشــعوب. ومع ذلك نتقاعس عن اســتغلال كل هذه الإمكانيات المدفوعة بكل الدوافع الدينية والتاريخية ولا نزال نقف محلك سر!!

إننا لن نتقدم إلا إذا تغير نمط تفكيرنا، من نمط يفكر محكوما بتقديس الماضى واجتراره، إلى نمط لا يفكر إلا فى المســتقبل بشــكل يتوافق فيه علمية التفكير مع الحفاظ على التوازن بين تحقيق مطالب الروح وتلبية حاجات الجســد. إنه التفكير فى المســتقبل بعيون غربية وروح شرقية – دينية.

❑❑❑

(٢)
نحو فلسفة للمستقبل...
فلسفة التعدد والاختلاف

يكثر التساؤل هذه الأيام وخاصة بين الناس فى المجتمعات المتخلفة والنامية عن دور الفلسفة وأهميتها وخاصة أننا نعيش فيما يقولون عصر العلم، فلقد استحوذ العلم والتقدم العلمى الذى يحرزه العلم يوميا على اهتمامات الناس وزاد من شغفهم بسرعة تحوله فى أيديهم وداخل بيوتهم وفى كل جوانب حياتهم إلى مخترعات تسهل الحياة وتتغلب على أية مشكلة أو معضلة تواجههم فى هذه الحياة، والحقيقة أن لدى الناس كل الحق فى هذا التساؤل ما دامت أن الفلسفة تبتعد عن معالجة القضايا والمشكلات الحياتية التى يعانون منها، ويزداد الأمر سوءا إذا ما اقتصر الدرس والبحث الفلسفيين فى هذه المجتمعات على عرض القضايا والمشكلات التى اهتم بها الفلاسفة طوال تاريخ الفلسفة دون الاهتمام بإبراز الجوانب التطبيقية من الفلسفة، وهى التى من شأنها أن تكشف بوضوح عن الدور الحيوى للفلسفة فى أصلاح التفكير العقلى والعلمى لهؤلاء الناس، وكذلك دورها فى معالجة مشكلات السلوك الأخلاقى والسياسى فضلا عن دورها فى ترقية التذوق الفنى وتنمية الحس الجمالى عندهم، كما أن من شأن الفلاسفة التطبيقيين أيضا لفت أنظار الجميع إلى المخاطر التى تواجههم فى مجال البيئة وجودة الحياة من جراء بعض الأبحاث العلمية الموجهة فى مجال الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية والفضاء المعلوماتى!!

وإلى جانب ضرورة هذا الاهتمام بإبراز هذه الجوانب التطبيقية للفلسفة، ينبغى لمفكرى هذا الزمان وخاصة فى بلادنا سواء اعتبرناها نامية أو فى طريقها إلى التنمية والخروج من نفق التبعية والتخلف، ينبغى أن يتركز اهتماهم كذلك على الكشف عن البعد التنبؤى والمستقبلى للفلسفة؛ فالفلسفة فى أحد تعريفاتها هى دراسة لما ينبغى أن يكون، وفى هذا ما يشير بوضوح إلى أن الفلسفة هى استشراف للمستقبل بكل أبعاده وفى كل مجالات الحياة من جهة، ووضع تصورات للصورة المثلى التى ينبغى أن يكون عليها من جهة أخرى.

والحقيقة أن النظرة المستقبلية واستشراف آفاق المستقبل والعمل وفقا لهذا الاستشراف هو ما ينقصنا فى حياتنا المعاصرة وهو الذى يصنع الفارق بين الأمم المتقدمة والأمم المتخلفة؛

فالأمم المتقدمة هى التى تتطلع باستمرار إلى المستقبل الأفضل وتضع كل إمكاناتها تحت تصرف المستشرفين لآفاقه من الفلاسفة والمفكرين من ذوى النظرة الكلية وتحت تصرف القادرين على صنع التقدم فيه من علماء وتكنولوجيين وأرباب الصناعات.

وعلى ذلك فإذا ما أردنا حقا الخروج من نفق التخلف المظلم إلى مبشرات التقدم والنهضة، فلاسبيل أمامنا إلا باستشراف المستقبل ومعرفة أبعاده وممكناته وكيفية التفاعل الإيجابى مع هذه الممكنات وفق إمكاناتنا الذاتية وإبداعاتنا كأفراد وشعوب قادرين على صنع التقدم لو صدق العزم وخلصت النوايا واتحدت الإرادات وسخرت لذلك كل الإمكانيات.

ولكى نبدأ هذا الطريق باستقلال عن الآخر وعن هيمنته وتسلطه فإن علينا بداية أن نعبد الطريق لنشر فلسفة التنوع والاختلاف التى ستكشف محدودية الفلسفة الغربية من جهة، وتعلن عن حضورنا وحضور فكر وفلسفة العالم الذى يطلقون عليه ظلما وقصورا فى النظر «العالم الثالث» من جهة أخرى. إن فلسفة التنوع والاختلاف هى التى يمكن بها مواجهة تحديات وتحطيم النموذج الغربى المهيمن، وهى فى الوقت ذاته تمثل نقطة الانطلاق لفكر مبدع جديد يعمل بعيدا عن أسوار الفكر الغربى وآلياته ومناهجه. إنها باختصار السبيل إلى مقاومة هيمنة الآخر وتحرير الذات ومن ثم تأمل المستقبل واستكشاف أبعاده من منظور الذات ولمصلحتها.

وبعيدا عن هذه الفائدة المزدوجة لفلسفة الاختلاف والتنوع فى علاقتنا بالفكر الغربى، فإن نشر فلسفة التنوع والاختلاف ستكون ذات فائدة قصوى لتجاوز الصراع الدائر الآن بين كل فئات وأطياف المجتمع المصرى والمجتمعات العربية؛ إذ إن هذا الصراع يكشف عن استقطاب حاد أحادى الجانب يرفض رأى الآخر ويرفض الحوار معه والاستفادة من قدراته الإبداعية، بل يرفض وجوده نفسه. وفى ظنى أن القضاء على هذا الصراع وتجاوزه يمكن إذا ما أدرك الجميع أن الاختلاف والتنوع سنة من سنن الوجود وأنه متجذر فى طبيعة الانسان الأصيلة؛ فالبشر خلقوا أفرادا ولم يخلقوا قطيعا عليه السمع والطاعة، خلقوا أحرارا بعقول قادرة على التحليل والرفض والنقد أكثر من قدرتها على التسليم والتقليد والاتباع. ولنتمثل فى ذلك قول مفكرنا الكبير د. حسن حنفى: إن التحدى الرئيس أمام الفكر العربى المعاصر العابر من الجذور إلى الثمار ومن الأمس إلى الغد هو الإبداع الذاتى، القدرة على تجاوز النقل؛ النقل من التراث القديم أو النقل من تراث الغرب الحديث. لقد آن الأوان لتجاوز

النقل إلى التمثل، ومن التمثل إلى الإبداع (الإخراج). إن الطريق إلى المستقبل لن يكون إذن إلا بفتح باب الاجتهاد العقلى من جديد وإغلاق باب التقليد كليا ونهائيا سواء التقليد الذى يأخذ من التراث دون وعى ودون غربلة أو التقليد للغرب دون فهم ودون إدراك لاستحالة نقل الفكر من بيئة إلى بيئة أخرى. وكم كان المفكر العربى الكبير عبد الله العروى صادقا حينما قال: إنه لايمكن معالجة التأخر التاريخى إلا بتبنى المستقبل.

إن التفكير فى المستقبل إذن يمثل ضرورة حياة بالنسبة لنا لأنه ببساطة هو سبيلنا إلى الخروج من مأزق الأزمات الحاضرة وهو الخطوة الأولى فى طريق الألف ميل لصنع التقدم الذاتى والمشاركة الفاعلة فى الحضارة العالمية المعاصرة، ومن ثم فعلى كل المنظرين والمفكرين وخاصة الفلاسفة منهم أن يهتموا كثيرا بتأمل المستقبل والكشف عن ممكناته ومبشراته بالنسبة لنا دون تقليد أو نقل عن الآخرين لأنه على الرغم من ارتباط مستقبلنا بما يجرى لديهم وبما يفكرون فيه ويخططون له، فإن فلسفة التنوع والاختلاف التى تقر بالتفاوت بين البشر فى الرؤى والحاجات لتفاوتهم فى القدرات والممكنات والبيئات تمكننا دائما من التفكير فى المسقبل بشكل جديد ومختلف يمكن به مواجهة التحديات التى يفرضها علينا الآخر، فضلا عن رسم الطريق الصحيح والمناسب لصنع التقدم المستقل.

❑❑❑

(٣)
وهم تفوق الحضارة الغربية (وهم المعجزة)

يعيش العرب وهمًا كبيرًا حينما يتصورون تحت تأثير المؤرخ الغربى دائمًا أن الغرب هو صانع العلم ورائد الفكر والتطور الحضاري؛ فالإنسان فى الغرب لا يزال فى نظر الكثيرين منا هو صانع العلم مفهومًا ومنطقًا على يد فلاسفة وعلماء اليونان قديمًا، كما أنه هو صانع مفهومه الحديث ومناهجه الحديثة أيضًا على يد فلاسفته وعلمائه المحدثين منذ كوبرنيقوس وكبلر ونيوتن من العلماء، ومنذ فرنسيس بيكون وديكارت وجون لوك وجون استيوارت مل من الفلاسفة إلى آخر سلسلة العلماء والفلاسفة من ذوى الاهتمام بمناهج البحث العلمى وفلسفة العلوم.

والحقيقة التى لا مراء فيها أن ما فعله الغربيون قديمًا أنهم أخذوا المنجزات العلمية والفكرية القديمة من الحضارات الشرقية السابقة على اليونان وأضافوا عليها وخلصوها مما علق بها من شمولية وحس دينى صوفى ليجعلوها أكثر تجريدًا، وهذا شأن أى حضارة تتأثر بحضارة أخرى حيث تأخذ منها وتضيف عليها من روحها أى جديد؛ لقد أخذ اليونانيون كل ما أبدعه الشرقيون فى حضارات الشرق الكبرى من علوم غلب عليها الطابع العملى وطوروها وبدأوا تسجيلها فى مؤلفاتهم فنسب العلم والفلسفة إليهم فكأنهم صانعوها من عدم. وليس أبعد عن الحقيقة من ذلك الوهم الكبير الذى لا يزالون يخدعوننا به: أنهم هم أصل العلم والفلسفة! بينما الواقع أنهم نقلوهما من الشرق القديم وخاصة من مصر وبابل والهند القديمة، كما فعلوا نفس الشيء فى مطلع ما يسمى بعصر النهضة الغربي؛ فقد بدأوها من السطو على إنجازات الحضارة العربية الإسلامية العلمية ممزوجة بالإنجازات العلمية لحضارات الشرق الأخرى وخاصة الحضارة الصينية فى كافة المجالات و نسبوها إلى أنفسهم، وإن كان هناك استثناءات قليلة اعترف فيها بعض العلماء والمفكرين الغربيين بما تأثروا به علوم وفلسفات الشرق. إن ما حققه الغربيون من نهضة حديثة إذن بدأت أيضًا من إنجازات الحضارات السابقة عليهم والتى كانت صانعة التقدم فى ذلك الزمان. والخلاصة أن عصر النهضة الغربية وكذلك العصر الحديث بما فيهما من تقدم

علمى تجريبى تقنى إنما استلهمت أسسه وقواه الدافعة ونظرياته الأساسية – على حد تعبير جارودى فى كتابه حوار الحضارات – من الحضارة العربية الإسلامية من جانب، ومنجزات الحضارة الصينية فى ميادين عديدة كميدان اختراع الطباعة واستخدام الثروات المعدنية واستخدام القوى المائية والمكتشفات المتصلة بها.. إلخ من جانب آخر.

إذن حينما نتحدث عن التطورات العلمية التى أنجزها الغربيون المحدثون، ينبغى ألا ننبهر بها ونتصور أنهم صانعوها وحدهم، لأن الحقيقة أنهم ورثوا كل التراكم العلمى الذى أنجزته كل الحضارات السابقة وركزوا من خلال مناهج مستحدثة فى البحث العلمى على تطويره وتحويله إلى مخترعات مفيدة.

لحياة الإنسان ورفاهيته فى العصر الحاضر.. ولا ينبغى أن ننسى أبدًا أن هذا التقدم ونواتجه الحالية دائمًا هى صناعة بشرية عامة اشترك فيها كل البشر ومن ثم فهو إرث إنسانى عام ليس من حق الغربيين الآن احتكاره أو البُخل بنواتجه عن الآخرين تحت ستار دعاوى قانونية واهية مثل حق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع!!

أما بالنسبة للعلوم الإنسانية والاجتماعية فلا مجال للحديث عن التفوق الغربى فيها لأن المفروض أن مناهج وموضوعات هذه العلوم إنما ترتبط بواقع ينبغى أخذه فى الاعتبار حين دراسة أية ظاهرة إنسانية أو اجتماعية. ومن ثم فعلماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة فضلاً عن علماء النفس ينبغى أن تنبثق مناهج دراستهم ومحتواها من الوقائع المشاهدة والظواهر المستجدة فى مجتمعاتهم هم وليس فى المجتمعات الغربية؛ إذ أن التخلف الذى يمكن أن تعانى منه هذه العلوم إنما سيرجع ليس إلى مدى تقليد مثيلاتها فى المجتمعات الغربية، بل بمدى مراعاتها لحقيقة الوقائع المحلية التى ينبغى أن تكون هى مجال دراستهم. وإذا استدعى الأمر الاستفادة من منهجيات مثيلاتها لدى الغربيين فإن هذه الاستفادة ينبغى أن تكون فى أضَيق الحدود؛ فالمشكلات التى تعانى منها مجتمعاتنا ليست هى نفسها التى تعانى منها مجتمعات دول الغرب! ومن ثم ينبغى أن يركز علماؤنا فى إبداعاتهم وفى دراساتهم على إبداع المناهج والآليات التى تتوافق مع طبيعة الظواهر المحلية موضوع الدراسة للتوصل إلى حلول تناسبها وهى بلا شك لن تكون الحلول المستوردة من نواتج الدراسات الغربية!

والحقيقة التى أود أن أؤكد عليها هنا هى أن علماء النفس والاقتصاد والاجتماع والسياسة من العرب والمسلمين قد تخاذلوا كثيرًا حينما وقعوا تحت تأثير وهم التفوق الغربى فى هذه

العلــوم وأخذوا بنظريات علمــاء الغرب وحللوا من خلالها واقع مجتمعاتهم ونفســية أفراد شعوبهم والأنماط الاقتصادية لهذه الشعوب التى ظنوا أنهم مثلوها ونظروا لواقعها ! !

والآن على هؤلاء العلماء أن يتحلوا بصبر وشجاعة فائقين ليعلنوا أنهم من الآن فصاعدًا سيمثلون مجتمعاتهم وبيئاتهم الفكرية الخاصة خير تمثيل ويحاولون كشف وإدراك الحقائق الخاصة بمجتمعهم وبيئتهم الفكرية من خلال معايشــة أهلهم ومراعاة ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والسياســية والنفســية ويعبرون عنها محاولين إبداع الــرؤى والنظريات التى تكفل حل المشكلات المترتبة على هذه الظروف المحلية ومدى توافقها مع مشكلات العصر الملحة والمستجدة والمتجددة دائمًا.

إن التخلــص من وهم المعجزة الغربية فى مجالات العلوم المختلفة إنما ينبع من الإيمان بــأن العلم فى مختلف فروعه إرث بشــرى شــارك فى صنعه كل البشــر وكل العلماء فى مختلف الحضارات البشــرية عبر تطورها الطويل، والإيمان فى الوقت ذاته بأن اســتنبات التكنولوجيــا والتقدم العلمــى داخل كل مجتمع إنما ينبغى أن يتم بآليات وعقليات تراعى ظروف هذا المجتمع ومشكلاته الخاصة فى كل مجالات الحياة.

❑❑❑

(٤)
وهم الديمقراطية على الطريقة الغربية

لقد صدع الغربيون رؤوسنا بنظام سياسي لا بديل له في نظرهم هو الديمقراطية وكأنهم اخترعوا النظام الأمثل للحياة السياسية التي تقوم على المشاركة وإبداء الرأى والتصويت الحر، وصوروا لنا أن هذا هو الحل الوحيد والأمثل للدولة الفاضلة. والحقيقة أن الديمقراطية كأى نظام من النظم السياسية الأخرى لها ما لها من مميزات وعليها ما عليها من عيوب نبه إليها الفلاسفة منذ أفلاطون وأرسطو وحتى مايكل بارنتى صاحب كتاب «ديمقراطية للقلة». إن الديمقراطية الحقة كانت الديمقراطية الأثينية المباشرة أما تطوراتها الحالية فهى لا تفى بتحقيق أغراض الفرد من الدولة، إذ إنه يعطى إرادته لشخص أو لمجلس قد يعبر فقط عن مصالحه ومصالح أعضائه وإهمال مطالب من اختاره أو من اختاروهم. إن قيم الديمقراطية الحقيقية قد تتمثل بصورة أرقى وأفضل فيما يعرف فى الإسلام بالشورى؛ حيث يشاور الحاكم الرعية ثم يتخذ قراره ويتحمل مسئولياته أمام الشعب بعد ذلك وآليات المحاسبة واضحة؛ إذ لا طاعة في معصية، وأن أعظم الجهاد كلمة حق فى وجه السلطان الجائر الذى ينبغى عزله فور خروجه عن جادة الصواب. إن الديمقراطية الغربية المعاصرة إنما هى فى حقيقة الأمر ديمقراطية النخبة التى تصنع أصنامًا هى الأحزاب الكبرى وتكتفى بصناعة زعيمًا لكل واحد منها وتسوق له وكأنه "المهدى المنتظر" ثم يظهر فى النهاية أنه «الشر المستطير» الذى يضيع ثروات شعبه ويهدر إمكانات دولته باسم الديمقراطية وليس نموذج بوش أمريكا الصغير إلا أحد هذه الأمثلة.

إن ثقافتنا العربية – على حد تعد تعبيرد. حامد ربيع – هى ثقافة الترقب وليس الخضوع أو المشاركة بمعنى أنها فى بُعدها السياسى التاريخى لم تكن ثقافة المشاركة فهى لم تعرف أساليب الممارسة المتعلقة بالتصويت أو تفهمها، ولكنها من جانب آخر لم تقبل لا الخضوع ولا الانحناء حتى فى قلب العصر العباسى الأول نجد أن الخليفة المعتصم يخضع للرأى العام بصدد الموقف من خلق القرآن. أما الترقب فمعناه أن الجميع يقف من الحاكم موقف الانتظار فإن أساء وتخطى حدودًا معينة فى عدم احترام القواعد والتقاليد إذا

بــه ينقلــب من موقف عدم الاهتمام إلى موقف العنــف. ولنا فى قصة مقتل الخليفة الثالث للرسول عليه السلام عثمان بن عفان الدليل على ذلك.

إذن يمكننا أن نطور نموذجًا عربيًا إســلامية للحكم يعتمد على أكبر قدر من المشــاركة فى صنع القرار واختيار الحاكم ومجلس للمحاسبة والمراقبة وطريقة واضحة لتداول السلطة دون التضحية بالحقوق التى كفلها الإسلام للإنسان. وهى التى اقتبسها واعتمدها الغربيون بعــد طول عناء واعتبروها هى أســاس الميثاق العالمى لحقوق الإنســان. ولكن ممارســاتهم للأســف تكشف يومًا بعد يوم، وعامًا بعد عام أنهم لا يقرون هذه الحقوق بشكلها الصحيح إلا للإنسان الغربى أما حينما يتعلق الأمر بأى إنسان من أى جنسية أخرى فالأمر يختلف حيث يكون خطاب الحقوق نظريًا فقط دون أن يرى التطبيق عمليًا.

والخلاصة، إنه لا يوجد نظام الحكم الأمثل بصورة مطلقة، إنما النظام السياســى الأمثل دائمًا هو ذلك الذى يتلاءم مع البيئة السياسية القائمة ويلبى رغبات وطموحات شعب معين فى حقبة زمنية معينة فى ضوء عقائد هذا الشــعب وأخلاقياته بل عاداته وتقاليده. إن لكل شــعب ثقافته الخاصة، وتجربته السياسية المتميزة عبر تاريخه، وعليه أن يستثمر ذلك فى تطوير نظامه السياسى دون تقليد أعمى للتجربة الغربية التى قد تكون ملائمة فقط لأصحابها وتحقق أهدافهم وطموحاتهم. وعلى الغربيين فى المقابل أن يكفوا عن فرض رؤيتهم السياسية والاقتصادية على الشــعوب والثقافــات الأخرى التى قد تكون أعرق فــى خبراتها وجديرة بأن تصنع بنفســها ما تريده من نظام سياســى ونظام اقتصادى يكفل لها الاســتقرار ونموذج التقدم الذى تنشده.

إن العلوم الاجتماعية والإنسانية ليست كالعلوم الطبيعية والرياضية التى تتمتع المبادئ والنظريــات فيها بثبات نســبى يكفله معايير واضحة لقياس صــدق النتائج. بل هى علوم تدرس ظواهر إنســانية تختلف باختلاف البيئات والأمكنة والأزمنة، وبمقدور الأفراد فيها دائمًا أن يعبروا عن إرادتهم بحرية وأن يغيروا حســب الأحوال من آرائهم وقناعاتهم. وهم بالتالى يمتلكون القدرة على تطوير حياتهم وفقًا لظروفهم المتاحة واتساقًا مع إرثهم التاريخى والثقافى والحضارى.

وقد صدق أنور عبدالملك فى كتابه «ريح الشرق» حينما قال: إن بعض الدعوات السياسية التى تضع شعار العلمانية (أى الإيمان بفصل الدين عن الدولة والإقرار بالديمقراطية كنظام

سياسى يتيح تبادل السلطة) على رأس أولوياتها وتعتبر ذلك مقياس التخلص من الطائفية تقع فى معظم الأحيان فى فخ نفى التراث والهرب المتخفى من شخصيتها الحضارية.. إن وضع المسألة ليس هو: العلمانية أم المجتمع الدينى، وإنما هو بدقة: المجتمع الطائفى أم المجتمع القومى الموحد!؟ والمجتمع القومى الموحد يستطيع أن يختار لنفسه النهج الدينى أم النهج العلمانى.. إلخ.

إن العرب فى لحظة تاريخية فارقة حيث صور الضعف التى يعانون منها كثيرة، ويجرى الآن محاولة فرض كل ما يراه الغرب صحيحًا عليهم دون مراعاة لاختلاف البشر والبيئة والعقيدة والتاريخ.. إلخ. فإن لم يتنبهوا إلى أن خصوصيتهم تفرض عليهم سرعة اختيار التوجه الذى يتوافق معهم بيئةً وعقيدة وتاريخًا دون الالتفات إلى هذه المطرقة ثقيلة الوطأة عليهم، تلك المطرقة التى تحاول فرض كل ما هو غربى على كل ما هو عربي. وقولبة كل ما هو عربى تبعًا للأطر الغربية من شأنه أن يفقد العرب تميزهم التاريخى والثقافى والعقائدى ويمسخهم بلا رحمة. إن على العرب أن يختاروا لأنفسهم مستقبلهم السياسى وصورة الحكم التى يرتضونها والتى تتوافق مع ما قلناه سابقًا. وأعتقد أن الأهم كما أشار أنور عبدالملك فيها نقلناه عنه سابقًا هو الوصول إلى المجتمع القومى الموحد الذى يجمعهم ولا يفرقهم، فهذا هو الذى سيساعدهم فى تحقيق التقدم المستقل وهو الذى سيكسبهم احترام العالم وتقديره. إن التبعية والتقليد مرفوضان. وآن الأوان للعودة إلى هذا التوجه القومى العربى الذى تتوحد فى ظله الإمكانيات وتتحقق من خلاله كل الأهداف التى يسعى إليها ويحلم بها كل عربى حقيقى بغض النظر عن النظام السياسى الذى يرتضيه لنفسه هذا البلد العربى أو ذاك. إننا ينبغى أن نتجاوز اختلاف نظم الحكم فى بلادنا العربية لنصنع فى ظلها ومن خلالها نظاما عربيا موحدا يكون قادرا على تحقيق أحلام كل الشعوب العربية فى النهوض والتقدم. وليس الحلم ببعيد ان توحدت الإرادة السياسية للحكام العرب وتناسوا مصالحهم الآنية فى الحفاظ على الوضع القائم فى سبيل تحقيق المصلحة الأكبر لنهضة وتقدم وخير شعوبهم.

❑❑❑

(٥)
وهم التنمية والتقدم بالمفهوم الغربى

لقد قر فى أذهاننا منذ محاولات الصحوة الجديدة فى مواجهة التقدم الغربى أن هذا التقدم التقنى والاقتصادى الرأسمالى لا يمكن اللحاق به لا على مستوى الدول ولا على مستوى الأفراد والمؤسسات الخاصة

وبالطبع فإن قياس التقدم من المنظور المادى البحت هو سبب الإقرار بالتخلف العربى على اعتبار أن الفجوة كبيرة بين متوسط دخل الفرد فى البلاد المسماة بالمتقدمة ودخله فى البلاد المسماة متخلفة أو باصطلاح مهذب النامية.

والأمر فى اعتقادى ليس على هذا النحو، فليست التنمية والتقدم بالمعيار المادى الغربى هى المقياس الوحيد للتقدم، وليست المسألة مقصورة على ازدياد الأغنى غنا، وازدياد الفقير فقرا، وليست عموما بالمال الذى يملكه هذا أو ذاك من البشر أو من الدول. وعلينا أن نتوقف لتأمل هاتين الملاحظتين لنستنتج منهما المعنى الحقيقى للتنمية والتقدم ومن من الأمم الأرقى والأفضل!! الملاحظة الأولى تبدو فى هذا الأسى والألم الذى نشعر به جميعا حينما نشاهد مناظر أولئك الأفارقة الجوعى سواء كانوا عربا أو لم يكونوا، وأجسادهم يبدو منها العظم وهنا وضعفا دلالة على الفقر المدقع وعدم وجود القوت الضرورى لهؤلاء الناس! وكم نصيح عندئذ قائلين: ألا يستحق هؤلاء العون حتى نحميهم من هذا الجوع وهذا العطش وكم ننبهر بهذا الإنسان الغربى الرقيق الذى أتى بمؤسساته الدولية مثل الهلال الأحمر والصليب الأحمر ووكالات الغوث الأخرى فيشملهم برعايته ويكسب ودهم بمعوناته!

إنها حقيقة مغالطة كبرى حينما نظل على هذه المشاعر المتضاربة إزاء كل ذلك، فالحقيقة أن وراء كل هذه المظاهر المتناقضة التى نراها فى أدغال الصومال وموزمبيق والسودان وأنجولا وغيرها، وراءها الإنسان الغربى ذاته، فهو الذى استعمر هذه البلاد ونهب ثرواتها وعمد إلى تفتيت وحدتها وإذكاء الصراعات بين قبائلها وزعمائها. ولم يتركها إلا بعد أن ربط اقتصادها باقتصاده ولم يزرع فيها قط أى إمكانية للتنمية الذاتية المستقلة أو أى إمكانية للنهوض الذاتى حيث بؤر الصراع المشتعلة دائما، وتضارب المصالح

بين الناس على أشـدهما دائما. ورغم الفقر والعوز يسعى كل فصيل للسيادة والسيطرة لعله يجد ما يسد به رمقه ويطفئ به شهوته ويحقق به كرامة زائفة أو سيادة خرقاء لا قيمة لها.

إن أسوأ ما فى الأمر هنا هو أن نرى أن المساعدة تأتى ممن كان السبب فى كل ما تعانيه هذه الشـعوب من فقر مدقع وصراعات لا تنتهى! فليس إنسانا من حرم غيره سبل العيش المستقل والتنمية الذاتية وحسن استغلال موارده، ثم قدم إليه مساعدات ومنح هى فى واقع الأمر تكئة للأخذ والمزيد من الاستعباد.

أمـا الملاحظـة الثانية فتتعلق بأنـه لدينا مفهومنا الخاص للتقـدم والتنمية لايقوم على التقدير المادى ومضاعفة الفروق المادية بين الأغنى والأفقر، إن الانسان العربى المسلم لايعنى كثيرا بمظاهر الثراء المادى؛ انظر إلى هؤلاء المسلمين الأوائل وهم يفتحون بلدان العالم واحدة بعـد أخرى وهى البلاد التى كانت شـديدة الثراء، فقد كانوا ينظـرون إلى حدائقها الغناء وقصورها الفاخرة وتحفها النادرة نظرة هامشـية، فلا ينبهرون بهذا أو ذاك من هذه المظاهر ويظلون محافظين على سلوكهم الفطرى العادى مكتفين كعادتهم وكما علمهم الإسلام بما هو ضرورى من المأكل والمشرب، إنهم لم يلتفتوا إلى هذا الثراء الفاحش والاستمتاع به كما يفعل أثرياء العرب اليوم ولم ينغمسـوا فى ملذات الحياة علـى طريقة أعدائهم كما يفعل العرب اليوم. إنهم باختصار لم يقلدوا سـلوك أهل هذه البلاد، بل على العكس أجبروهم على أن يتخـذوا منهم قدوة. إن التقـدم الذى كانوا يؤمنون به هو التقدم بالمفهوم الإسـلامى الذى يتمثل فى الحرص على السـلوك الحسن والقدوة الطيبة فى المعاملات، الحرص على إقامة العدل، لقد كانوا يؤمنون بدونية الدنيا وتفاهة الإقبال على ملذاتها. إن المفهوم الإسـلامى للتنمية الذى كانوا يؤمنون به يتركز فى تنمية الإنسـان عقيدة وسـلوكا، تنميته أخلاقيا، وترقية ذوقه ورهافة حسه حينما يتعامل مع الآخرين، إذ يكون صادقا معهم فى معاملاته، وفيـا بعهوده، كريما فى أخلاقه، حريصا على أن يعـرف أكثر ويزود الآخرين بما توصل إليـه من إبداعات علمية وفكرية بدون ادعاء أو من، بدون تعالى أو تعصب. ذلك هو التقدم الحقيقى، التقدم الكيفى الذى يبدو فى السـلوك فى كافة مجالات الحياة، والحرص على إسـعاد الآخرين بقدر الحرص على إسعاد الذات لكن ليس عن طريق الاستغراق فى الرخاء المادى، بل عن طريق الاعتدال فى الحياة الدنيوية.

وإذا مـا أخذنا هاتين الملاحظتين فى الاعتبار لتفهمنا على سـبيل المثال حقيقة وصدق مـا قالـه مفكر غربى قدير مثل روجيه جارودى فـى كتابه حوار الحضارات: لقد تم تطور

المجتمعات الاقتصادية الغربية باقتطاع الموارد العالمية، وأن نمط التطور الذى تمارسه المجتمعات الغربية الصناعية يقود البشرية إلى درب مسدود.

إن التخلص من وهم التنمية والتقدم بمعايير الغرب الرأسمالى يبدأ من إدراك أن آليات المنظومة الرأسمالية العالمية كلها تعمل لصالح التنمية والتقدم والتفوق الغربى وليس لصالح الشعوب الأخرى بأى حال من الأحوال. ومن ثم علينا أن نحرص على تنمية مواردنا المستقلة وإبداع الوسائل الكفيلة بصنع التقدم على الطريقة العربية الإسلامية، وليس مهما أن نمتلك الثروات الطائلة، بل الأهم أن نمتلك ما يكفينا من الغذاء والكساء وسبل العيش الكريم دون الاعتماد على المساعدات الغربية. إن الاقتصاد والتنمية الحقيقيين يقومان على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية التى حبانا الله بها، وليأخذ كل قدر حاجته وقدر جهده وعمله، وليتم التبادل بين الجميع لفوائض إنتاجهم بعدالة فى التسعير وعدالة فى الاستغلال لحقوق المنتج الحقيقى وهو العامل، فضلا عن مراعاة المساواة والعدالة التى يتحقق بموجبها الرضا للجميع عاملين وأصحاب رؤوس أموال.

❑❑❑

(٦)
زيف إشكالية «الأصالة والمعاصرة» فى الفكر العربى المعاصر

إن لكل أمة تريد التقدم فى المستقبل طريقا يحدده فى البداية قادة الفكر فيها سواء كانوا من الفلاسفة أو العلماء أو حتى من الأدباء أصحاب الرؤى النقدية والنبوءات التى تستطلع المستقبل؛ لقد قدم بتاح حوتب وإيبوور وأخناتون وأمينموبى فى برديا تهم أورجانون التقدم (الأورجانون لفظة لاتينية تعنى الألة أو الأداة) للأمة المصرية فى عهد الفراعنة، وقدم كونفشيوس أورجانون التقدم للأمة الصينية منذ فجر تاريخها وربما حتى الآن، وقد كانت الكتب المقدسة ولا تزال تمثل أورجانون نهضة لمن آمنوا بها، وإن كانت الأمة الإسلامية قد تميزت بالقرآن الذى سيظل متحديا قدرات البشر وسابقا لتصوراتهم وملهما لإبداعاتهم ما بقيت الحياة على ظهر الأرض. فهو الكتاب المنزل الذى بدت معجزته فى تحديه للعقل الإنسانى ولقدراته المبدعة عبر العصور ما مضى منها وما سيأتى! ومع أن المسلمين قد نجحوا فى استلهامه وبناء واحدة من أعظم الحضارات الإنسانية فإنهم الآن أصبحوا عبئا ثقيلا على قرآنهم ودينهم بتخلفهم الحضارى وتحجرهم الفكرى! والإسلام فى صحيحه ومصادره الأصلية برىء من كل ذلك.

ولقد استلهم الغربيون فى بداية نهضتهم صورة التقدم كما حققها المسلمون فى العلوم والفلسفة وفى السياسة والاقتصاد، لكن هذا لم يمنعهم من أن يكون لهم الأورجانون الخاص بهم؛ وقد تكفل بهذا «الأورجانون» الجديد لفرنسيس بيكون الذى قدم فيه المنهج الجديد للبحث العلمى بجانبيه السلبى النقدى لصورة الفكرفى عصره من خلال كشفه للأوهام التى كانت تعوق النهضة العلمية المنشودة، والجانب الإيجابى الذى تمثل فى وضع خطوات محددة للبحث العلمى تبدأ بالملاحظة وتنتهى بالوصول إلى القانون العلمى المفسر للظاهرة موضوع الدراسة، كما شاركه فى ذلك الاتجاه ديكارت بكتابه «مقال عن المنهج» الذى قدم فيه المنهج الفلسفى الجديد الذى يبدأ بالشك وينهى باليقين، ولايسلم فيه الانسان بأية فكرة إلا إذا كانت واضحة بذاتها أمام عقله الواعى وبحيث لاتقبل الشك فيها، وعبر هذه

الأفكار المنهجية الجديدة فى مجال العلم (الأورجانون الجديد)، وفى مجال الفلسفة (المقال عن المنهج) بدأ عصرا جديدا فى أوربا والغرب لا يزال يتجدد ويتطور عبر إبداعات العلماء والفلاسفة حتى الآن. إن أورجانونهم لم ينضب معينه بعد لأنهم يزودون منابعه بكل جديد ويطورون مصبه مستغلين كل قطرة إبداع فيه، وعاقدين العزم على أن لا يقصروا فى تجديد الدماء فى شرايينه حتى الرمق الأخير.

ولعل السؤال الآن: إذا كان هذا حالهم الذى لم ولن يتوقف عن الإبداع والتطور ومداومة التحديث فى مغالبة وتحدى جعل كل العالم يلهث وراءهم! فما بالنا نحن! ألم يحن الوقت بعد لبزوغ فجر نهضة جديدة وحقيقية رغم أننا نحاول البحث عنها منذ أكثر من مائتى عام، فمنذ الصدام الحضارى مع الغزو الغربى لبلادنا العربية. والسؤال الحائر هو: كيف نواجه هذا التقدم الغربى؟! وكيف نستجيب لتحدياته ونتغلب عليها؟!

وقد يقول القائل هنا: لقد استجبنا لهذه التحديات ولدينا منذ ذلك التاريخ وحتى الآن عشرات المشاريع الفكرية منذ رفاعة رافع الطهطاوى مرورا بمحمد عبده وجمال الدين الأفغانى وسلامة موسى ووصولا إلى زكى نجيب محمود وحسن حنفى وغيرهم وغيرهم كثير. ولهذا القائل أقول: إن استجابة كل هؤلاء وغيرهم من أصحاب المشاريع الفكرية الداعية إلى نهضة الأمة وإقالتها من عثرتها تلخصت وتحصنت فى ثلاث جبهات، كل جبهة منها تقدم حلا وتدافع عنه وكأننا فى ساحة حرب فكرية كل جهة تتمترس حول رأيها وأخذت تطلق الانتقادات إلى الجبهتين الأخريتين؛ فأصحاب الجبهة الأولى تمترسوا حول العودة إلى التراث معتبرين أن العودة إلى آراء وحياة السلف الصالح هو الحل لمواجهة هذا التقدم الغربى واعتبروا أن «الإسلام هو الحل» ولكن بأى صورة وعلى أى شكل؟! لقد تفرقوا شيعا وبقى الشعار واحدا وهو أن الإسلام بصورته النقية الأولى هو أساس المواجهة، بل هو أساس التقدم المعاصر كما كان أساس التقدم فى الماضى. وتناسى هؤلاء أنهم ليسوا فى فهمهم لصحيح الإسلام كالسلف الصالح، وليسوا فى درجة علمهم ولا فى درجة جرأتهم ولا حتى فى أدنى درجة من درجات وعيهم!! لقد تناسوا أن الإسلام ذاته – بعيدا عن مبادئ العقيدة– قابل للتطور وحاض عليه فلسفيا وعلميا واقتصاديا وسياسيا. فأين هم من هذا التطور وهذه القابلية للتجديد والاجتهاد فى الإسلام الصحيح؟!

أما أصحاب الجبهة الثانية فقد اعتبروا أن الانسلاخ من العصر والعودة إلى الماضى والتمسك بالتراث إنما هو ضرب من الجنون، ولذا رأوا الرأى النقيض؛ إذ وجدوا أن الحل

هو فى الأخذ بكل أساليب العصر التقدمية فى صورتها الغربية الحديثة وقطع الصلة تماما بالتراث. وتناسوا أن مجرد الأخذ بالأساليب الغربية والتشكل بمظاهرها الحضارية لن يكون أبدا هو طريق التقدم، فلكل أمة هوية لابد من الحفاظ عليها وتطويرها بقبول الآخر وصور تقدمه، وليس فى الانخلاع عن الهوية الحضارية وتركها ميزة سنمتاز بها، بل ربما تكون عائقًا من عوائق التقدم لأن التقدم لا يصنعه بضعة أفراد تشكلوا بزى ومناهج حياة وأخذ نواتج علوم حضارة أخرى، بل التقدم يصنعه الشعب العامل كما تصنعه الصفوة، فضلا عن أن من رأى هذا الرأى القائل بالارتماء فى أحضان الحضارة الغربية وقطع العلائق بالتراث بكل ما فيه إنما هم نخبة لم تنجح فى التأثير على عموم الناس ومن ثم بقت رؤيتهم حبيسة كتبهم ومشاريعهم الفكرية.

بينما رأت البقية الباقية من النخبة أن الصراع بين الجبهتين لن يؤدى إلى نتيجة حيث أن كلاهما يدعو إلى حل غير واقعى وغير منطقى وغير عقلانى، ومن ثم فقد رأوا أن الحل العقلانى والمنطقى لهذه الإشكالية هو فى التوفيق بين دعاة الأصالة (التراث) وبين دعاة المعاصرة (الأخذ بالثقافة والعلوم الغربية). على أن يقوم هذا التوفيق على أساس أنه لا مانع يمنع من أن نأخذ من التراث الإسلامى كل ما يحض على العقل والعلم وصحيح الدين بالطبع، وأن نقيم المقاربة على أساس ذلك مع حضارة العصر التى أساسها أيضا العقل والعلم. فلنأخذ إذن من تراثنا الدينى ما يتوافق مع قيم العصر، ولنأخذ من قيم العصر ما لا يتعارض مع هويتنا الدينية والحضارية. وتصوروا أن فى هذه الثنائية (ثنائية الأصالة والمعاصرة – التراث والتجديد) الحل الأمثل، إذ لا مانع يمنع من أن نعيش العصر ونتفاعل مع آليات تقدمه فى الوقت الذى لا نضحى فيه بقيمنا الأصيلة وتراثنا الدينى العظيم.

وقد تناسى هؤلاء كذلك أن فى التوقيق يكمن التلفيق الذى تظل معه الإشكالية قائمة ! ! فالمسألة ليست خانات ثلاث: خانة التراث وخانة العصرانية وبضمهما نخرج بالخانة الثالثة خانة التوفيق بين الأصالة والمعاصرة؛ إذ أن هذه الدعوة قد أكدت فى الواقع على الثنائية رغم أنها دعت لتجاوزها، وتبنت دعائم الصراع بين أن أكون تراثيا محافظا على هويتى وبين أن أكون معاصرًا أعيش قيم العصر؛ ففى قيم العصر ما يتعارض حتما مع قيم التراث، وفى قيم التراث ما يرفض الكثير من قيم العصر، والخلاصة أن الصراع سيظل رغم الدعوة إلى التوفيق بين ثنائية الأصالة والمعاصرة.

إذن فى اعتقادى، لقد ضاعت هذه السنوات الطويلة فى صراع فكرى بين أنصار هذه الجبهات الثلاث دون طائل، وسقط مائتى عام من تاريخ الأمة الفكرى والحياتى نتيجة

هذه الإشـكالية التـى أراها مصطنعة وزائفة؛ إذ ما الداعى لهـذه الثنائية المتطرفة للصراع بين السـلفيين (دعاة التراث) والعصرانيين (دعاة المعاصرة)، وما الداعى كذلك لهذا التيار الثالث الذى حاول التوفيق بينهما دون أن يدرك حقيقة جدلية الصراع وتشـبث كل جهة من جبهتيه بموقفها وعدم رغبة أصحابها فى التزحزح عن هذا الموقف!

إن زيـف هـذا الصراع الناتج عن هذه الإشـكالية يبدو حينما يسـأل كل منا نفسـه أيا كانـت الجبهة التى يتمترس فيها: ألسـت من مواطنى هذا القرن وأعيش زمانه وأسـتخدم كل أدواته وآلياته أيا كان مصدرها، ثم ألسـت أنا ابنا لتراث عربى- إسـلامى مختلف عن التراث الغربى أحمل جيناته وتربيت على مبادئه وغرست فى ذاتى قيمه. إذن فأنا كشخص أحيـا حياتى المعاصرة حاملا قيمى ومبـادئ تراثى ولا داعى لإذكاء الصراع بين جانبى هذه الحقيقة الجلية! فالمسـألة إذن ليسـت هل أنا ميال إلى التراث أم ميال إلى المعاصرة أو كيف يمكننى التوفيق بينهما،لأننى ببسـاطة أحمل هويتى وأعيش عصرى. ومن ثم علىَّ مواجهة كل تحديات هذا العصر والمشـاركة فيه والتفاعل مع كل تطوراته، ولا شـك أن هذا التفاعل سيتم دون أن أضحى بهويتى أو بعقيدتى لأن الهوية تجرى مجرى الدم فى عروق أى منتمى لحضارة مختلفة عن الحضارة الغربية دون حاجة لأن يحمل رايتها، رافعا شعارها فى وجه العصر الذى يحياه والقيم الجديدة للتطور والتقدم التى يتفاعل معها متلقيا ومشاركا!

والسؤال الآن: إذا كانت تلك الإشكالية التى صنعها مفكرونا وتصارعوا حولها وأقحموها علينا وجعلونا نعيش فيها متمترسـين خلف إحدى جبهاتها إشـكالية زائفة وأضاعت من عمر الأمة كل هذه السـنوات، فماذا نحن فاعلـون الآن لنتجاوز تحديات الحاضر ناظرين بثقة إلى المستقبل دون الالتفات إلى هذا التمترس التقليدى؟! أعتقد أننا بحاجة إلى ما يشبه الأورجانون أى الآلة أو الأداة التى ترسـم لنـا خارطة طريق للتفاعل مع تحديات الحاضر وإيجابياته، وتوجهنا إلى الكيفية التى نعمل بها لتحقيق المستقبل الأفضل، وهذه الخريطة تبدأ بلا شـك من إدراكنا لزيف هذه الاشـكالية ومن ثم الخروج من شرنقة السؤال كيف لنا أن نكـون معاصرين وفـى ذات الوقت نحافظ على هويتنا الحضارية المسـتقلة!! ثم علينا بعدئذ العمل بكل جدية للحاق بالعصر متسـلحين بأدواته، ومدركين لمشكلاتنا الحقيقية، والتماس كل السـبل لإيجاد الحلول المناسبة لها بما يتناسب مع قدراتنا وامكانياتنا، وبما لايتعارض مع هويتنا الحضارية والثقافية والدينية.

❑❑❑

(٧)
المعوقات الثقافية للتنمية

الكل مشغول الآن بتحقيق الطفرة النهضوية المنشودة ويحلمون بأن تتحقق هذه الطفرة من خلال الإصلاح السياسى أو من خلال الإصلاح الاقتصادى وذلك عبر منظومة ليبرالية حديثة من التشـريعات السياسـية والاقتصاديةالتى تساعد على توسيع نسـبة المشاركة السياسية الديموقراطية وتسـاعد كذلك على تسـريع وتيرة نمو الاقتصاد، والحقيقة أننى لازلت مصرا علـى أن نقطـة البدايـة فى أى عملية تحديثيـة نهضوية إنما هى الإصـلاح الثقافى الذى يسـتهدف تغيير نمط الثقافة السائدة وهى فى مجملها ثقافة تخلف إلى نمط جديد يعلى من شأن قيم ثقافة التقدم ويجعل هذه القيم قيما حاكمة فى عقول المواطنين وموجهة لسلوكهم، وقد عبرت عن ذلك بوضوح فى كتابين سـابقين هما «فى فلسـفة الثقافة» ١٩٩٨م و «ثقافة التقدم وتحديث مصر» ٢٠٠٥م؛ إذ كيف يمكن الإصلاح السياسى الديمقراطى فى ظل سيادة ثقافة الشللية والقبلية والتعصب للعائلة، وكيف يمكن لهذا الإصلاح السياسى أن يتم فى ظل انعدام القدرة على القراءة والكتابة لدى أكثر من «٣٠ فى المائة» من أفراد المجتمع، بل فى ظل أمية ثقافية بأبسط المبادئ السياسية لدى كل أجيال المجتمع تقريبا!!

وكيـف يمكن أن نتصـور أن اصلاحا اقتصاديـا جذريا يمكن أن يتم مـا دامت الأمية الاقتصادية قائمة وموجودة حتى لدى الكثيرين ممن يسـمون أنفسهم رجال أعمال بينما هم فى واقع الحال مجرد سماسرة وتجار عملات وعمولات وقروض ورشاوى وخلافه!!

إن ثقافة الاقتصاد الرأسمالى الحر تقوم فى الأساس على العمل المنتج والإبداع فيه ومعظم رجـال الأعمـال عندنا لايعرفون معنى العمل الحقيقى ولامعنـى الإبداع القائم على الإتقان والجـودة بل أقصى درجات الإتقان والجودة! لايعرفون أن التجديد والتحديث واسـتمرار الإبداع فيهما يوما بعد يوم وشـهرا بعد آخر وعاما بعد آخر مسـألة ضرورية للاستمرار فى المنافسـة!! إن ثقافة الاقتصاد الرأسمالى الحر تقوم على احترام الآخر واحترام حقوقه فى المنافسـة الشريفة الواعية بأن الجميع يعمل للارتقاء بالمنتج وذلك لصالح المستهلك ولصالح المجتمع والدولة ككل وليس لتحقيق المكاسب السريعة الأنانية لصاحب العمل!

واذا كان هذا بالنسبة للإصلاح السياسى والاقتصادى، فالأمر نفسه يصدق على الإصلاح الاجتماعـــى والدينى؛ فالطريق إليها جميعا يبدأ من تحديث الثقافة لأفراد مجتمع خربت عقول أبنائه وتحولوا من مبدعين إلى متســلقين، من منتجين إلى مســتهلكين فى القرية كما فـــى المدينة، الكل يتكاســل عن العطــاء والإبداع ويحرص على ألا يعمــل إلا بالقدر الذى يوفر له قوت يومه ومادام قوت يومه ســيأتيه مع راتبه آخر الشهر فلا داعى للعمل؛ «فمن بعمل كثيرا يخطئ كثيرا»، و «على قد فلوســهم»، هكذا يقول أحدهم للآخر ونسى الاثنان أن كليهمــا قد قبل العمل بهذا المرتب المحــدود، بل حفيت قدماه لكى يحصل على هذه الوظيفــة الحكومية بهذا المرتب الذى عده قليلا ولا يتناســب مــع قيمة عمله عملا بالمثل القائل «إن فاتك الميرى اتمرغ فى ترابه»!!

إن ثقافــة التقدم التى نســعى لتكون هــى نقطة بداية الاصلاح والنهــوض تعتمد على الطاقات المبدعة لدى الشــباب وتدفع بهم إلى المناصب القيادية فى كل مجالات العمل بل وتسمح لهم بالخطأ مرة واثنين وهى تعرف أنهم وهم وحدهم من يتعلمون من أخطائهم وهم وحدهم من يستطيعون أن يطوروا من أدائهم ولديهم الطموح والقدرة على تحقيق النجاح تلو النجــاح. وليقارن كل منا بين ما يحدث فى المجتمعات المتقدمة ومايحدث فى مجتمعاتنا المتخلفة وســيجد أن معظم رؤســاء مجالس إدارات الشــركات والمشروعات الكبرى ورؤساء مجالس ادارات البنوك الكبرى ورؤســاء الجامعات والهيئات، بل رؤساء الوزارة والوزراء، كلهم بين الثلاثين والخمسين بينما ينظر إلى أصحاب هذه الأعمار لدينا على أنهم لا يزالون صغارا يحتاجون للوصاية والرعاية ممن هم فوق الســتين، بل قل فوق السبعين!! وبالطبع فإن هذا لايعنى أن الدول المتقدمة لاتستفيد ولاتوظف خبرات الكبار فهذه الخبرات يستفاد منها كثيرا وإن كانت القيادة واتخاذ القرار ينبغى أن يكون فى يد شــابة متحمســة لديها طمــوح التجاوز والإبداع. وهذا يعنى ببســاطة فى ظل ثقافة التقــدم أن التفكير الطموح فى المســتقبل وتحقيق التقدم فيه ينبغى أن يكون فى يد وتحت مسئولية من يملكون المستقبل. إن هذا مجرد مثال على تطبيق قيم ثقافة التقدم والعمل بها فى الدول المتقدمة التى لاتكف عن التحديث وتواصل طريق الإبداع والتقدم.

وعلى ذلك أقول إن تحديث ثقافة المجتمع إنما هو المدخل الصحيح للتحديث والنهضة الشاملة التى نصبو إليها؛ فبقدر ما ينجح المجتمع فى تحديث ثقافة أفراده، سنجد التغيير الفورى فى كل مجالات الحياة عبر عمل الجميع الجاد والمتقن المليء بصور الإبداع.

ومن هنا فإن التنمية مسألة لا تتعلق بالشأن الاقتصادى والسياسى فقط، بل هى فى الحقيقة شأن ثقافى فى المقام الأول؛ فالتنمية هى فى الأساس تنمية للإنسان ولايمكن للإنسان أن يصنع التنمية أو يتلقى نتاجها بشكل صحيح إلا إذا كان مؤهلا لذلك!! ولاشك أن التخلف الثقافى يعد هو العامل الأبرز فى عرقلة أى جهود تبذل فى مصر للتحديث والتقدم. إن المأزق الحقيقى للتنمية والتحديث فى مصر هو فى اعتقادى يتلخص فى إهمالنا للبعد الثقافى للتنمية واعتبارنا أن التنمية الثقافية ترف تسبقه أولويات كثيرة!!

إن المعوقات الأساسية للتنمية والتحديث فى مصر هى معوقات ثقافية فى المقام الأول وهى أقرب ماتكون إلى أوثان أو أصنام ينبغى إزالتها وهدمها، ولعل أبرزها مبدئيا:

١ – الأمية.

٢ – تخلف النظام التعليمى.

٣ – غياب ثقافة البحث العلمى.

٤ – سيادة ثقافة التخلف.

٥ – الإدارة البيروقراطية الجامدة.

٦ – الاستبداد السياسى.

وفى اعتقادى أن التخلص من هذه الأوثان وتحطيمها هو نقطة البداية الحقيقية فى الإصلاح الثقافى الذى سيمكننا من النهوض واللحاق بركب التنمية والتقدم. ولنتناول فى مقالاتنا القادمة كل واحدة من هذه المعوقات بالتحليل لنعرف سبل تجاوزها والتخلص منها.

❑❑❑

(٨)
الأمية.. العائق الأخطر للتقدم
هل آن أوان القضاء عليها؟!

إن العائــق الأهــم والأعظم الــذى يعوق تقدم أية أمة إنما هــو الجهل الذى يرزح تحته أبناؤها؛ إذ أن أمة لم تنجح فى تعليم أبنائها وتأهليهم التأهيل المناسب لا مكان لها تحت شمس الحضارة من قريب أو من بعيد!! فالفرق بين الإنسان والحيوان بداية هو قدرة الأول على التعلم فإن لم يفعل ظل فى المرتبة الحيوانية ســلوكا وأســلوب حياة، وفقد المجتمع الذى ينتمى إليه إنســانا كامل الأهلية كان يمكن أن يكون إضافة حقيقية للتنمية فى وطنه وربما للبشرية عموما؛ لقد قال أرسطو منذ القرن الرابع قبل الميلاد إن ماهية الانسان تكمن فى كونه ذلك الكائن العاقل، ومن ثم فإن لم يســتكمل قواه العاقلة بالتعلم وزيادة المعرفة، فإن قوته العاقلة ستصبح معطلة وسيصبح هو والبهائم سواء.

وإذا كنا نتحدث فى عصرنا الحالى عن الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان، فكل هذه القيم المعاصرة ستصبح بلا مضمون إن لم يكن الإنسان الذى ينشدها يعى ماهى؟! إذ كيف يكون الانسان حرا دون أن يكون لديه القدرة على أن يقرأ ويكتب، وكيف له أن يكون حرا فى التعامل مع الآخرين فى المجتمع ومع أية مؤسســة من مؤسســات الدولة أو قضاء أية مصلحة تخصه وهو لا يعرف القراءة والكتابة على الأقل ؟! وكيف يكون حرا فى ممارســة حقوقه السياســية والاجتماعية وهو لم يحصل على حق التعليم والتخلص من جهل القراءة والكتابة؟!

إن ممارســة أى حق تكفله الديموقراطية لا يمكن أن يتم بشــكل ســوى إلا وهذا الفرد أو ذاك قادر على التعامل مع المســتندات و الأوراق والنشــرات والصحف فيقرأها ويحللها ليتخــذ قراره ويبدى رأيــه!! وماذا تعنى عبارة «حقوق الإنســان» إن لم يكن أولها بداهة حقــه فى قهر الجهل بالتعلم بصرف النظر عن مكانته الاجتماعية، بصرف النظر عن فقره أو غناه، بصرف النظر عن جنســه ذكــرا كان أو أنثى، بصرف النظر عن لونه أبيض كان أو أسود!! إن أهم حقوق الإنسان بعد حق الحياة هو حق التعلم. ولنلاحظ أن حق التعلم هو

ما ينعكس على حق الحياة؛ لأنه لا قيمة لحياة الانسان بدون أن يكون قادرا على الاستمتاع بهـا وكم يكون الإنسـان مكبـلا فى حركته بالحيـاة وهوغير قادر على القـراءة والكتابة. إن القراءة والكتابة ليست مجرد مهارات يكتسبها المرء فينتفى عنه الأمية والجهل، بل هما جوهر إنسـانية الإنسـان فى واقع الحال. وصدق طه حسين حينما قال فى كتابه «مستقبل الثقافة فى مصر»: «إذا كانت الديموقراطية مكلفة أن تضمن للأفراد الحرية كما ضمنت لهم الحياة، فإن الحرية لا تسـتقيم مع الجهل ولا تعايش الغفلة والغباء؛ فالدعاية الصحيحة للحريـة الصحيحـة إنما هى التعليم الذى يشـعر الفرد بواجبه وحقـه وبواجبات نظرائه وحقوقهم». وإذا كان أيسـر التعليم هو هذا الذى يشـعر الفرد بوجوده ويمكنه من أن يعرف نفسـه وحقوقه وبيئتـه الطبيعية والجغرافية والتاريخية، فـإن الفرد قبل ذلك محتاج لأن يقرأ ويكتب ويحسـب ليكون قادرا على أن يمارس أى عمل سواء بعقله أم بيديه. إن محو أمية القراءة والكتابة إذن تمثل ضرورة حياة للإنسـان كما أنها تمثل بداية شعوره بالحرية والأمان وتجعله قادرا على ممارسة الحياة السوية والمشاركة بإيجابية فى الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى مجتمعه.

وإذا كان ذلـك كذلـك، فكيف نسـكت على وجـود الأمية فى مجتمعنـا وكيف ننظر إليها حتى الآن على أنها شـئ طبيعى يمكن التكيف معه؟! وكيف لنا – ونحن أمة تريد أن تنهـض – أن نسـمح بوجود هذه النسـبة الهائلة من الأميين بـين ظهرانينا؟! وكيف سمحنا للخطة تلو الأخرى من خطط محو الأمية أن تفشـل فى بلادنا حتى الآن؟! إن كل هذه تسـاؤلات فى العقل وتوجع القلب وينبغى أن نقف إزاءها مندهشـين ولا نتوقف عن الدهشـة حتى نسـتيقظ على واقع جديد نكون فيه قد خلصنا أنفسنا وأهلينا من هذا العار، عار الأمية!

ولكـى يتم ذلـك بنجاح لابد أن نعـرف أولا حجم الكارثة؛ حيث تتضـارب التقارير والإحصاءات التى تتحدث عن نسبة الأمية فى مصر؛ فبينما تتحدث الإحصاءات الرسمية الصادرة عن تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام ٢٠٠٦م، عن أن عدد الأميين فى مصر يبلغ ١٧مليون نسمة عام ٢٠٠٦م وذلك يعنى أن الأمية تبلغ «٢٠ فى المائة» فقط، نجد أن تقارير رسمية أخرى صادرة عن الموسـوعة الدولية عن إفريقيا عام ٢٠٠٠م تقول إن نسـبة الأمية فى مصر تبلغ «٤٥ فى المائة» من عدد السكان ويؤكد ذلك تقريبا إحصائيات صادرة

عن منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٣م تقول إن هذه النسبة بلغت «٤٢ فى المائة» من عدد السكان الذكور بينما بلغت بين عدد الإناث فوق سن الخامسة عشرة «٥٣ فى المائة». أما الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) فتشير إلى أن بعض المثقفين المصريين يقولون إن نسبة الأمية بين المصريين قد تصل إلى نحو «٥٠ فى المائة» من عدد السكان. وعلى الرغم من أن مصر تكافح الأمية منذ نهايات القرن التاسع عشر وبالتحديد منذ عام ١٨٨٦م ووسعت هذه الجهود على يد زعمائها منذ بداية القرن العشرين حتى صدور قانون محو الأمية عام ١٩٤٤م الذى أوكل أمر القضاء على الأمية لوزارة الشئون الاجتماعية، ثم أقرت مصر منذ عام ١٩٥٣م قانون التعليم الالزامى (الاجبارى) للأطفال من سن ٦ إلى سن ١٢ سنة، كما تبنت سياسة محو الأمية عام ١٩٧٦م، ويقال إن هذه السياسة أثمرت محو أمية ٤,٥مليون شخص إلا أن نسبة الأمية مع ذلك زادت ولم تتناقص، وما ذلك إلا لأن معدلات النمو السكانى تتسارع بشكل يفوق بكثير خطط محو الأمية وتنفيذ هذه الخطط على الأرض؛ وهذا ما أشارت إليه التقارير المصرية التى تقول إن عدد المصريين الذين كانوا يجهلون القراءة والكتابة كان ١٤ مليونا عام ١٩٧٦م ووصل ١٧مليونا عام ٢٠٠٦م.

ولاشك أن ذلك يعنى ببساطة أننا أمام كارثة حقيقية؛ ففى الوقت الذى نتجه فيه إلى عصر جديد من النهوض والتقدم والتحديث نجد أن نسبة الأمية بين أبناء الوطن تزداد، فكيف يمكن إذن أن نحقق النهوض بنصف أفراد المجتمع فقط، وكيف يمكن تحقيق نهضة فى مجتمع يرزح نصف مواطنيه تحت نير الجهل بالقراءة والكتابة، هذا الجهل الذى يشكل الضلع الأهم والأخطر فى مثلث الجهل والفقر والمرض باعتبار أن الأول علة الاثنين الآخرين!!

إن وعينا بحجم هذه الكارثة، كارثة ازدياد نسبة الأمية رغم كل البرامج التى تقدمها الدولة والهيئات الخاصة التى بلغت بحسب موقع «الهيئة العامة لتعليم الكبار» أو «المشروع القومى لمحو الأمية بمصر» على الانترنت «١١» برنامجا متنوعا تستخدم فيما يقولون المناهج الحديثة فى محو الأمية، هو أول خطوة من خطوات التخلص منها. وأعتقد أن ذلك لن يتم دون توافر إرادة سياسية حاسمة للقضاء على هذا العار، ويمكننا إذا خلصت النوايا وتوفرت الارادة السياسية أن نستفيد من تجارب وخبرات الدول التى نجحت فعلا فى ذلك. ولعل أهم التجارب العالمية فى هذا الأمر هما تجربتى الصين وكوبا.أما الصين فقد

بلغت نسبة الأمية فيها فى مطلع القرن العشرين نحو «٩٠ فى المائة» واستمر الحال على هذا النحو لمدة خمسين عاما، ومع ذلك استطاعت الصين تحويل هذه النسبة العالية من الأمية إلى عكسها؛ حيث تحظى الآن بنسبة قرائية (أى من يستطيعون القراءة والكتابة) بلغت ٩٤ فى المائة من عدد سكانها رغم ماهو معروف عن الصين من كثافة سكانية عالية، وقد حدث ذلك بفضل سياسة مواجهة شاملة للأمية حيث توافرت الارادة السياسية للقضاء عليها وكانت الشراكة القوية مع المجتمعات المحلية وهيئات المجتمع المدنى وقدموا محتوى تعليمى يتمحور حول احتياجات الدارس، وتعددت المحتويات العلمية بتعدد هذه الاحتياجات، وإستخدم الإعلام والتكنولوجيا بشكل فعال لخدمة هذه القضية القومية، كما تم دمج «القرائية» مع برامج أخرى لتنمية المهارات الزراعية وإدارة المشروعات الصغيرة، ومن ثم بدأ انخفاض نسبة الأمية يتسع عاما بعد عام منذ الستينيات من القرن الماضى حتى وصل الآن إلى أن أصبحت الصين تحتل المرتبة الأولى بين الدول التسع النامية ذات الكثافة السكانية العالية بنسبة قرائية غير مسبوقة لدى الكبار فوق ١٥ سنة، وأصبح «٩٥ فى المائة» من الشعب الصينى يقرأ ويكتب.

أما التجربة الكوبية فربما تكون الأشهر والأهم على الإطلاق لأنها تجربة فريدة؛ حيث كانت نسبة الأمية قريبة من مثيلتها فى مصر، فقد بلغت عند قيام الثورة الكوبية عام ١٩٥٩م ما يقرب من «٤٠ فى المائة» من إجمالى عدد السكان، وتوفرت الإرادة السياسية لدى قادة الثورة فيدال كاسترو وتشى جيفارا للقضاء عليها لأنهم اعتبروها هى العائق والعقبة الاساسية أمام نهضة وتطور البلاد، ومن ثم تم إعداد الخطة القومية للقضاء على الأمية خلال عام، وكان هذا العام هو عام١٩٦٠م الذى خصص لهذا الغرض وأطلق عليه «عام التعليم»، فماذا كانت النتيجة ؟! لقد تم القضاء على الأمية فى كوبا حيث تقلصت نسبتها لتصبح ٤ فى المائة فقط ومن هنا اعتبر «عام المعجزة للثورة الكوبية»، والآن تقترب نسبة الأمية فى كوبا من الصفر! ! ولاعزاء لنا لأنه مع كل ماأشرنا إليه من برامج وجهود وأموال تنفق بلا حدود تزداد نسبة الأمية عاما بعد عام فهل هذا أمر معقول يمكن قبوله؟! وهل سنظل نعانى من هذا العار فى الوقت الذى نسعى فيه إلى بناء مصر الجديدة الرائدة؟! أم نسارع إلى اعتبار العام القادم «عام القضاء على الأمية» وتتجه فيه كل الجهود وتتضافر فيه كل إمكانيات الوزارات والهيئات المعنية حكومية كانت أو أهلية، مركزية كانت أو

محليـــة، لإعداد وتنفيذ البرامج اللازمة للقضاء على هذا الوباء المخيف؟! أعتقد أن الإرادة السياسية قد توفرت بعد ثورتين عظيمتين قام بهما الشعب المصرى مطالبا بحقه فى الحياة الحرة الكريمة، وبعد اختياره لقيادته الوطنية الجديدة وهى قيادة واعية بأهمية التعليم فى مواجهـــة ثالوث الفقر والجهل والمرض، فهل يتحقـــق أخيرا حلم القضاء على الجهل بين المصريين بالقضاء على الأمية اللعينة ؟!

❑❑❑

(٩)
العلمانية
وعلاقتها بالدين والسياسة

حينما يسمع البعض منا كلمة «العلمانية» يصيبه الخوف والهلع وكأنه بسماعها أو التلفظ بها قد خرج عن الدين أو الملة رغم أننا غالبا ما ننطقها خطأ بكسر العين بحيث يبدو منطوقها وكأنها مشتقة من العلم بكسر العين أيضا. وبهذا النطق الخطأ يكون لاضير فيها على الإطلاق ولاخطر منها بأية حال؛ فإن كان اشتقاقها كذلك فما الضرر منها إذن!! إن ديننا الإسلامى الحنيف هو دين العلم والدعوة إليه بكل السبل وقد كان العلم والإبداع فى كافة العلوم من أهم أركان الحضارة الإسلامية.

أما إذا نطقناها النطق الصحيح بفتح العين فهى فى هذه الحالة تعود إلى أصلها الغربى حيث تكون ترجمة لكلمة secularism التى مفردها علم بفتح العين أيضا وهى تعريب لكلمة secular الإنجليزية المشتقة هى الأخرى من لفظة يونانية تعنى العامة أو الشعب وهى بشكل أدق عكس الإكليروس التى تعنى الطبقة الدينية الحاكمة، أما اشتقاقها فى اللغة السريانية فيشير إلى كل ماهو مادى دنيوى دون النظر إلى العالم الروحانى الغيبى أو الما ورائى الميتافيزيقى.

ومن هنا جاء معناها الاصطلاحى حيث تعنى اصطلاحا فصل الدين عن الدولة وعن عالم السياسة وشئونها الدنيوية وقد تعنى من جانب آخر عدم قيام الدولة وحكومتها بإجبار أى أحد على اعتناق أو تبنى أى معتقد دينى معين وباختصار فلا ينبغى أن يتدخل رجال الدين فى شئون الدولة ولا يتدخل رجال الدولة فى شئون الدين ومعتقدات المواطنين. وقد تشكل بناء على هذا المعنى الاصطلاحى للعلمانية حركة اجتماعية فى أوروبا تتجه إلى الاهتمام بالشئون الدنيوية الأرضية بدلا من الاهتمام بالشئون الأخروية الدينية، ومن ثم فقد اعتبر العلمانيون من أنصار هذه الحركة جزءا من ما سمى فى أوروبا منذ عصر النهضة بالنزعة الإنسانية الداعية إلى إعلاء شأن الإنسان والأمور المرتبطة به بدلا من إفراط الاهتمام بالعزوف عن شئون الحياة وانتظار الحياة الأخرى؛ فبدلا من التطلع إلى تحقيق غايات

الإنســان من ســعادة ورفاه فى الحياة الأخرى سعت العلمانية فى أحد جوانبها إلى تحقيق ذلك فى الحياة الدنيا. فالعلمانية إذن حركة توجه مجموع البشــر المؤمنين بها إلى الاهتمام بشئون دنياهم والتركيزفى تحقيق التقدم فى الحياة الإنسانية لخير الإنسان فى هذه الحياة الدنيا بدلا من انتظار تحقيق ذلك فى الحياة الأخرى.إنها تحض الناس سواء كانوا مؤمنين متدينين أم ليســوا كذلك على الاهتمام أكثر بشــئون دنياهم لتحقيق الرفاه والتقدم فى هذه الحيــاة، ولا أدل علــى ذلك من قول جــون هولبــوك (١٨١٧م – ١٩٠٦م)الذى كان أول من ابتدع واســتخدم لفــظ العلمانية عام ١٨٥١م أنه «لايمكن أن تفهــم العلمانية بأنها ضد المســيحية، هى فقط مســتقلة عنها ولاتقوم بفرض مبادئها وقيودها على من لا يود أن يلتزم بها، إن المعرفة العلمانية تهتم بهذه الحياة وتســعى للتطور والرفاه فى هذه الحياة وتختبر نتائجها فى هذه الحياة». وقد استخدم هولبوك هذا المصطلح مستندا على تاريخ طويل سابق ربما يعود إلى القرن الثالث عشر الذى دعى فيه مارسيل البدوانى إلى الفصل بين السلطتين الزمنية والروحية داعيا إلى استقلال الملك عن الكنيسة فى كتابه «المدافع عن السلام»،وفى الوقــت ذاته كان الفيلســوف وعالم اللاهوت غيوم الأوكامى قــد دعى إلى أن تتقيد كلٌ من الســلطتين الدينية والمدنية بالمضمار الخاص بها. وربما ساهم الفيلسوف الإنجليزى الشهير توماس هوبز فى تعزيز وتدعيم هذا التوجه العلمانى حينما دعا فى كتابه الشــهير «الأمير» إلى الفصل بين السياســة و كلٌ من الدين والأخلاق مؤكدا على أن حكمنا على أداء الحاكم ينبغــى أن يكــون بالنتائج والنجاحات التى يحققها لبلده ورفاهية شــعبه وليس من تدينه أو مــن تحليه بالفضائــل الأخلاقية. وقد تدعم التيار العلمانى فى أوربا فى القرن الســابع عشر وأصبح يشكل مذهبا فكريا عبر عنه العديد من الفلاسفة؛ فها هو إسبينوزا الفيلسوف اليهــودى الشــهير يقول معبرا عن ايمانه بهذا المذهــب «إن الدين يحول قوانين الدولة إلى مجرد قوانين تأديبية بينما الدولة كيان متطور ويحتاج دوما للتطوير والتحديث على عكس أى شــريعة فهى ثابتة موحى بها». لقد دعا إســبينوزا هنا إلى عدم ربط المطلق بالنســبى؛ فالدولــة كيان متطور وقابل للتغير بينما الشــريعة الدينية ثابتة لاتتغير. ولعل أوضح تعبير عن علاقة الدولة بالكنيســة فى ظل الاعتقاد بالعلمانية ماقاله جون لوك مؤســس الليبرالية السياسية فى القرن السابع عشر حينما كتب «أنه من أجل الوصول إلى دين صحيح ينبغى للدولة أن تتســامح مع جميع أشــكال الاعتقاد دينيا أوفكريا أواجتماعيا ويجب أن تنشغل

فى الإدارة العلمية وحكم المجتمع فقط لا أن تنهك نفسها فى فرض هذا الاعتقاد أو ذاك. يجب أن تكون الدولة منفصلة عن الكنيسة وألا يتدخل أى منهما فى شئون الأخر،وهكذا يكون العصر عصر العقل ولأول مرة فى التاريخ سيكون الناس أحرارا ومن ثم قادرين على إدراك الحقيقة».

هذا هو السياق التاريخى لنشأة العلمانية اصطلاحا ومذهبا فكريا فى أوربا، لقد كان الظرف التاريخى هو الذى حتم على الأوربيين المناداة بفصل الدين عن الدولة وبفصل السلطة الزمنية عن السلطة الروحية؛ فلقد كانت الكنيسة تمثل عامل ضغط بتدخلها فى شئون الدولة وكانت تمثل بتبنيها آراء مدرسية عقيمة عائقا أمام التقدم العلمى والسياسى فى تلك الأثناء،ومن ثم كان التقدم مرهونا بأن ترفع الكنيسة يدها عن الدولة وأن تتيح للناس أن يعيشوا حياتهم ويطوروها كما يشاءون خاصة وأن أصل المسيحية يقر ذلك فقد كان السيد المسيح هو القائل «اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله».

وإذا ما انتقلنا من المسيحية إلى الإسلام سنجد أن الإسلام ليس فيه كهنوت ولا رجال دين يمثلون وصاية على أحد لا على الدولة ولا على الأفراد، بل هو الدين الذى أعطى للجميع حرياتهم وحقوقهم من حرية الإيمان والعقيدة إلى حرية الرأى والفكروهو الذى حض المؤمنين به على العلم والتعلم دون أن يضع أية قيود على حرية البحث فى جنبات الكون وفى تأمل الوجود، ومن ثم فهو كدين لايقف موقف المعارضة مع العلمانية سواء بفتح العين أو بكسرها؛ فهو دين يدعو إلى العلم بقدر ما يدعو المؤمنين به إلى تحقيق أعلى درجات التقدم والرفاه فى حياتهم الدنيوية،إنه دين التوازن بين مطالب الحياة الدنيوية ومطالب الحياة الأخروية «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا»، ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾[1]. وإذا كانت العلمانية فى عصرنا أشبه ماتكون – على حد تعبير أردوغان رئيس الوزراء التركى – بوصف للدولة على اعتبار أن الدولة – بما هى كذلك – تقف على مسافة واحدة من كل الأديان التى يعتنقها مواطنوها فلا ضرر منها ولاضرار؛ فإدارة الدولة ينبغى أن تكون عبر النظم السياسية والإدارية والقانونية الحديثة ما دامت لاتتعارض مع مبادئ الشريعة.

(١) سورة التوبة، آية ١٠٥.

وديننا الإسـلامى الحنيف لا يقف عائقا أمام ذلك، بل على العكس فهو يحض عليه؛ «فأنتم أعلم بشـئون دنياكم كما أخبرنا الرسـول الكريم صلى الله عليه وسلم». ومن ثم فعلى المسـلم أن يتفاعل مع أى تطورات أو مسـتجدات علمية أو سياسية فى عصره دون خشية الوقوع فى الخطأ. لقد غرس فينا الإسلام حب الحياة الدنيا واتقان العمل فيها ولها بقدر ما غـرس فينا حب العمل للحياة الأخرى، وحضنا على الفعل الإيجابى فى الحياة وعلى أن نكون أقوياء نمتلك كل مظاهر القوة، فالمؤمن القوى خيروأحب إلى الله من المؤمن الضعيف. ومن عناصر القوة، قوة الدولة، وقوة الدولة فى قوة علمائها وامتلاكهم كل علوم العصر وفى قوة سياسـيها وامتلاكهم كل أدوات العصر الإدارية والسياسية والعسكرية. إن الدولة التى أسسـها المسـلمون بزعامة النبى محمد صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون من بعده لم تكن دولة دينية كما يظن البعض خطأ، بل كانت دولة مدنية عظيمة كان دستورها «وثيقة المدينـة» العظيمـة التى نصت على حقـوق المواطنة للجميع وتضمنـت أروع صورة لحقوق الإنسـان، وقد اتسـعت أطراف هذه الدولـة ممتلكة كل عناصر القوة اقتصادية وسياسـية وعسكرية واجتماعية وعلمية وفوق كل ذلك وقبله قوة العقيدة والأخلاق لدى مواطنيها،وهى تلك القوة التى جعلتهم يسـودون العالم، فأين نحن من كل صور القوة تلك وأى عناصرها نمتلـك؟! هـذا ما ينبغى أن نركز تفكيرنا فيه وهذا ما ينبغى أن نجتهد فى عملنا من أجله حتى نعيد الأمجاد ونشارك فى حضارة العصر كرواد ومبدعين وليس كتابعين ومقلدين!!.

❑❑❑

(١٠)
عصر زويل ونهضة مصر العلمية

أعــترف أننى تأخرت كثــيرا فى قراءة كتاب عالمنا الكبير د.أحمــد زويل «عصر العلم» مكتفيا بمتابعة لقاءاته العلمية وحواراته التليفزيونية ومعرفة أخبار إنجازاته العلمية الفذة فى وســائل الإعلام المختلفة ســواء قبل حصوله على جائزة نوبل أو بعد حصوله عليها.وكم كان يتملكنى الشعور بالاعتزاز والفخر بأن هذا العبقرى المتواضع إنما هو عالم مصرى ولد فى ريف مصر وتعلم فى مدارســها وجامعاتها، وأبرز ماكان يشــدنى فى هذا العبقرى المصرى أنه أكد ثقتى اللامحدودة بقدرات الإنسان المصرى الإبداعية التى تفوق كثيرا – إذا ما أتيح لها فرص الإبداع والبيئة المواتية – قدرات أى إنسان آخر على وجه الأرض. وهذا ليس تعصبا ولا فخرا بدون دليل، بل كان دليلى دائما ولايزال أن مصر صاحبة أول نهضة علمية شهدها التاريخ؛ فقد كانت مصر القديمة بعلمائها ومفكريها وإنجازاتهم التى لاتزال تبهر العالم وتعجز العلماء والباحثين دورة حضارية مكتملة لم نكتشف بعد كل أسرارها.

والحقيقة أن د.زويل ابن هذه الحضارة الرائدة وهى ملهمته، وهونفســه قدعبر عن ذلك غير مرة فى محاضراته ولقاءاته، بل فى الكلمة التى ألقاها فى حفل تســلمه جائزة نوبل. ومن ثم فلا عجب من أن يعود المصريون إلى واجهة العلم المعاصر عبر هذه الشخصية المصرية الأصيلة التى حملت كل أصالة المصريين وقدراتهم الإبداعية وكشــفت عنها فى وجه العلم المعاصر لتصبح مصر به حديث العالم والعلماء فى كل أرجاء الدنيا. إن عبقرية زويل ليست فقط فى اكتشــافاته العلمية التى جعلته يلقب بكريســتوفر كولمبس عــالم الفيمتوثانية،بل إن عبقريته الحقيقية فى أنه أحد العلماء القلائل الذين جمعوا بين العلم والفلســفة والأدب فــى آن واحــد؛ ففى كتابه "عصر العلم" قدم عرضا مبســطا لتاريخ العلــم المعاصر وكيفية تطــوره وكيــف قام هو بنقله هذه النقلة النوعية التى لاتزال مبشــرة بعشــرات الإنجازات العلميــة التى توالت بعد اكتشــافه المبهر لهذا العلم الجديد علــم فيمتو كيمياء الليزر الذى فك شفرة علاقة الزمن بالمادة وفتح عيون العالم على نوع جديد من الكيمياء التطبيقية التى يمكن من خلالها التحكم فى مسار التفاعلات الكيميائية وتوجيهها لإنتاج مواد نافعة غير

متوقعة حتى الآن لصالح الجنس البشرى ورفاهيته. إنه ذلك الإنجاز الهائل الذى فتح بابا واسعا لعلوم كيميائية كثيرة وتطبيقات واسعة المدى فى مجالات العلوم البيولوجية والطبية والإلكترونيات.

إن القــدرة الهائلة التى يمتلكها د.زويل فى عرض نظرياته واكتشــافاته العلمية المعقدة بأســلوب مبســط يفهمه كل من يقرأه إنما هى قدرة لايمتلكها إلا عالم أديب ولديه الرؤية الفلســفية القادرة على قراءة ما وراء الإكتشــافات العلمية وأبعادها المســتقبلية، إنه مركب فريد من الفيلســوف والعالم والأديب وهذا ماقاده إلى هذا الانتشــار السريع فى أرجاء العالم الأربعة كواحد من العلماء الأفذاذ ذوى الرؤية الاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة لعالم اليــوم؛ إذ لم يعد ذلك العالم القابع فى معمله الذى يكتفى بعرض نتائج أبحاثه العلمية فى المجلات المتخصصــة والحصول على الجوائز العالمية الرفيعة واحدة تلو الأخرى فقط، بل هو العالم المهتم بشــئون العالم من حوله وعلى دراية بكل التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تجرى فى العالم ويمتلك رؤية واسعة لكيف يكون العالم أكثر أمنا وسلاما وأكثر عدالة، وهو لا يقل فى ذلك عن فلاسفة وعلماء عظام من أمثال كانط وياسبرز ورسل، بل هو يفضلهم جميعا بأنه يغزل رؤيته الشــاملة تلك لمســتقبل العالم الخالى من الصراعات والحروب والمتجه نحو العدالة والســلام برؤيته العلمية التى تجاوزت العلم الذى تخصص فيــه لتلقــى حجرا كبيرا فى مياه ركدت كثيرا فى بحار العلوم الأخرى لتســتفيد كلها من اكتشافاته المتتالية ولتدفعها دفعا نحو مزيد من التقدم لخير البشرية كلها. إن التطور العلمى عبر تاريخ البشرية ارتبط عادة بأسماء علماء كبار صاروا علامات بارزة ورموزا ألهمت التقدم العلمى فى عصورهم؛ فهكذا كان أرسطو فى العصر اليونانى وهكذا كان ابن الهيثم والرازى فى العصر الإســلامى وهكذا كان جاليليو فى عصر النهضة وكان نيوتن فى العصر الحديث وهكذا كان أينشتين فى القرن العشرين، وهذه هى مكانة زويل فى القرن الواحد والعشرين. إننا نعيش عصر زويل فى العلم المعاصر.

ولكــى تدرك أهمية زويل الذى عاد مصريا – رغم عالميته – بالنســبة لمصر والمصريين، عليــك أن تــدرك ماقاله هو نفســه بأنه «على مــدى التاريخ لم تتقدم أمة مــن الأمم بدون انجازات العلم والعلماء وحينما يعى قادة الدول تلك الحقيقة ويؤمنون بها تتقدم تلك الدول وتحتــل مكانتها». فهل نحن مقبلون على المرحلة التى يؤمن فيها قادة مصر بتلك الحقيقة

لنستفيد من عصر زويل العلمى ومن شغفه الشديد لتحقيق نهضة علمية بها عبر مشروعه العلمى الضخم فى مصر؟! أعتقد ذلك جازما لأنه بدون ذلك ستحل علينا اللعنة، لعنة التخلف والفقر فى آن معا.

إننى لن أخوض هنا فى عرض اكتشافات زويل العلمية، بل سأركز على رؤية هذا العبقرى المصرى الفلسفية لما يجرى فى هذا العصروموقعنا منه، ففيما يتعلق بقضية العولمة يرى أنها من حيث التطبيق اتجهت إلى تقوية القوى والقادر حيث اقتصرت فوائدها على جزء صغيرمن سكان العالم القادرين على استغلال واستثمار السوق والموارد المتاحة، ولذلك فهو يؤكد على ضرورة أن يقوم نظام عالمى جديد على أساس شراكة شاملة بين العالمين المتقدم والنامى، ومن وجهة نظره أن العلم والتعليم هو الأساس فى ربط الثقافات المختلفة وتحقيق التقدم والرخاء للجميع حيث أن العلم هو اللغة الدولية الأساسية للعالم ومن ثم فهو ينصح رجال السياسة الحكماء أن ينظروا إلى عالمنا من منظور كونى شامل يوحد البشرية وحينها – فيما يقول زويل – ربما تصبح الحروب حروبا على الفقر العالمى والأمراض واليأس (ص ١٨٣). إنه يريد أن يتحول الصراع العالمى من صراع وحروب بين البشر والثقافات بعضها البعض إلى حرب البشر جميعا ضد مشكلاتهم جميعا وعلى الأخص مشكلات الفقر والمرض واليأس الذى استشرى بين قطاعات كبيرة من سكان العالم اليوم. إنه يتنبأ بأن جانبا من الدراسات العلمية للقرن الحادى والعشرين سوف يتوجه لدراسة الضمير الإنسانى عبر التساؤل حول ما إذا كان الضمير الحسن أو السىء، الخير أو الشرير مرتبط بالعلاقات الجينية المعقدة أم أنها أمر يعود إلى البيئة التى يعيش فيها الإنسان فقط؟! إنه يتساءل عما إذا كان التفكير غير العقلانى القائم على الحرب والإرهاب والتعصب ومجمل المتاعب الإنسانية يأتى من خلال وعى ضمير مأزوم جينيا ؟! وعبر هذه التساؤلات يكشف عن المحاولات التى تجرى فى العلم المعاصر لاحتمال التلاعب فى الجينات بحيث يمكن أن تتحكم الشعوب المتقدمة فى جيناتها وجينات الشعوب الأخرى! إن هذه التساؤلات التى يطرحها زويل حول الضمير الإنسانى تسبق تحذيره من أن لغة الحرب قد تتجه بعد ذلك مستغلة هذا التقدم فى علم الجينوم البشرى بحيث يمكن عبر جرثومة واحدة صغيرة لاترى بالعين المجردة الفتك بشعوب معينة، وحينئذ فلن تكون للأسلحة الثقيلة مكان فى حروب المستقبل.

ولعلنـــا فى ضوء هذا الخطر المحيط بنا نتنبه إلى أهمية الدخول فى عصر العلم كمبدعين ومنتجين وليس كمتلقين ومســـتهلكين. إن زويل يمتلك الرؤية التى تســـاعدنا بل وتمكننا من الدخـــول إلى هـــذا العصر عصـــر العلم وعصر زويل معا؛ إنه ينفى بداية تلك الأســـاطير التى نرددها لتبرير تخلفنا والوقوف محلك سر مثل أسطورة نقص الموارد فى مصر والعالم العربى أو أسطورة أن التقدم العلمى يحتاج إلى قرون عبر حقائق دامغة؛ فمصر والعرب لا يعانون من نقص الموارد بل يعانون فقط من غياب الإرادة السياسية لتوجيه الموارد ناحية البحث العلمى لتحقيق التقدم العلمى المنشـــود، كما أن التقدم العلمى لايحتاج إلا لهذه الإرادة السياســـية والشعبية لأمة تريد أن تتقدم وحينئذ سيحدث التقدم كما حدث فى كوريا وماليزيا وايرلندا فى حوالى عشـــر سنوات فقط. إننا لا نحتاج بعد توفر هذه الإرادة السياسية والشعبية إلا إلى «لنظام منطقى وفكرى قادر على اســـتغلال القدرات الواعدة التى نمتلكها فى الإســـتفادة من التقدم العلمى والإقتصادى والتكنولوجى الذى يحدث فى العالم» (ص ٢٠٧).

إن بناء المستقبل العلمى لوطننا الغالى مصر يمكن تحقيقه عبر الثلاثية التى اقترحها زويل:

١ – إنشاء المراكز المضيئة للعلم ومشروع مدينة زويل العلمية يمثل البداية الواعدة لهذه المراكز.

٢ – إعادة هيكلة البحث العلمى الحالى حتى يتناسب مع القدرات الخلاقة لإمكانيات علمائنا وشبابنا وحاجة مجتمعنا.

٣ – العقيـــدة الوطنيـــة بمعنى بث الثقة والإيمان بعبقرية هـــذا الوطن وقدرة أبنائه على إعادة التقاليد الحضارية الراســـخة لمصر. وقد عرض زويـــل تفاصيل ذلك فى كتابه العظيم هـــذا، ومـــا علينا إلا أن نعيد قراءته مرات، تلك القراءة التى تولد لدينا حكاما وشـــعبا قوة الدفع الخلاقة لبناء نهضة وطننا الغالى مستغلين حماسة وقدرات ابن مصر الذى وسم العصر باسمـــه فنحـــن أفخر ما نكون بأننا نعيش عصر زويل، وكل مـــا علينا أن نتفاعل معه ومع مشروعه العلمى وألا نترك صيحته تضيع فى بيداء جمودنا وسلبيتنا! وقد آن لنا أن نتخلص منهما وخاصة بعد ثورتنا العظيمة، وكما كانت ثورتنا السياســـية مبهرة وحاسمة ســـتكون ثورتنا العلمية أيضا بمشيئة الله وإرادة الشعب مبهرة وحاسمة كذلك.

❑❑❑

(١١)
مدينة زويل.. طريق مصر للدخول إلى عصر «مدن المعرفة»

أتعجب من تلك الحملات التشكيكية المنظمة للهجوم على مدينة زويل العلمية ومن أولئك الطلاب الذين يرفضون الانتساب إليها قادمين من جامعة النيل لحجج واهية وغير مفهومة ! !

إن المشروع العلمى لمدينة زويل ليس مجرد إنشاء جامعة كأية جامعة خاصة أو أهلية وإنما هو مشروع لبناء قاعدة علمية ومعرفية شاملة للتقدم العلمى على أرض مصر انطلاقا من هذه المدينة العلمية المتكاملة التى تضم بين منشآتها بعض المعاهد العلمية المتخصصة لتمثل النموذج المنشود لقيادة التقدم العلمى ليس فى هذه المدينة «مدينة زويل» وحدها بل فى مدينة الشيخ زايد ومدينة ٦ أكتوبر ومن قبلهما ومن بعدهما قيادة التقدم العلمى لمصر كلها ودخولها عصر العلم والمعرفة من أوسع أبوابه.

إن المخطط لهذه المدينة العلمية وفى القلب منها هذه المعاهد العلمية المتخصصة للبحث العلمى هو نواة لإحدى المدن المعرفية الكبرى فى العالم، وإذا ما نجحت هذه المدينة الوليدة بمنشآتها العلمية الفريدة أن ترتبط باتفاقيات شراكة معرفية وانتاجية مع المشروعات الصناعية والتكنولوجية الكبرى فى مدينتى الشيخ زايد و٦ أكتوبر فضلا عن المشروعات الاستثمارية بالقرية الذكية والجامعات الموجودة فى هذه المنطقة وعلى رأسها الفرع الدولى لجامعة القاهرة لأصبح لدينا بالفعل واحدة من أكبر المدن المعرفية بالعالم. و «مدن المعرفة» لمن لايعرف حتى الآن هى أحد فروع مجال التنمية القائمة على المعرفة وهى النتاج الطبيعى لما حدث من تقارب معاصر بين الدراسات الحضرية والتخطيط وإدارة المعرفة العلمية وهى ما يتشكل بمقتضاه ما يسمى ب «مجتمع المعرفة» وهو المجتمع الذى يستغل بشكل كبير تقنيات المعلومات والاتصالات ويزيد من مهارات ومعرفة سكانه لتحقيق التنمية الفردية والمجتمعية.

ولعل من أمتع الكتب التى قرأتها مؤخرا كتاب «مدن المعرفة» الذى حرره فرانشيسكوخافيير كاريللو أستاذ إدارة المعرفة والخبير المكسيكى الدولى فى مجال مدن المعرفة وأحسنت سلسلة

عالم المعرفة الكويتية صنعا بنشره بترجمة ناصعة للدكتور خالد على يوسف، وهذا الكتاب يعرض لأهم التجارب العالمية لمدن المعرفة، وهو يبدأ بتعريف مصطلح «مدينة المعرفة» حيث يـرى البعض أنها تعد اختصـارا لاقتصاد إقليمى تحركه الصـادرات عالية القيمة المضافة التى يخلقها البحث العلمى والتقنية والعقول البشـرية المتميزة، ويرى آخرون أنها المدينة التى صممت بقصد نشـر ورعاية المعرفة، وتبرز مدن المعرفة عادة بفضل ثروتها المعلوماتية المكتسـبة والتى تتمحور بصورة أساسية حول مؤسساتها التعليمية ومراكزها البحثية وقطاع الأعمال والمبدعين. ويرى الخبراء أن دور الجامعات فى الاقتصاد المعرفى دور محورى حيث تقوم الجامعات فى هذا الإطار بثلاث وظائف أساسـية هى تدريب أشخاص مؤهلين جيدا وإجـراء الأبحاث ونقـل المعرفة من أجل النمو الاقتصادى. وقـد اتفقوا كذلك على أن ثمة مؤشرات خمسة للنجاح فى جامعات مدن المعرفة هى:

١ – أن يكون لها إدارة وتنمية ذكية للبنية التحتية.

٢ – أن تكون مستوردا خالصا للعقول المتميزة.

٣ – أن تكون جامعة عالمية المستوى.

٤ – أن تطلق استثمارات داخلية ضخمة.

٥ – أن تطور شبكات ذكية.

وإذا كان هـذا هـو دور الجامعات داخل مدن المعرفة فـإن مجتمع المعرفة الذى يتكون تلقائيـا حول هذه الجامعات ويدعمها بقدر ما تدعمه يتطلب ثلاث مجموعات رئيسـة من عمال المعرفة وصانعيها؛ المجموعة الأولى هى مولدو المعرفة فى المنظمات البحثية والشركات (أى العلماء ومساعديهم من الباحثين العلميين)، المجموعة الثانية تتمثل فى مطبقى المعرفة الذين يترجمون الأفـكار والابتكارات العلمية إلى منتجات وخدمات، أما المجموعة الثالثة فتتمثل فى ناشـرى المعرفة الذين يشـاركون بصورة فاعلة فى عملية انتشارها بمن فيهم من رجـال أعمـال وتجار جملة واستشـاريون ومحامون وموظفون مدنيـون يعملون فى مكاتب التراخيص وبراءات الاختراع فكل هؤلاء من الممكن أن يكونوا ضمن هذه المجموعة المسـماة بناشـرى المعرفة. إذن فهى منظومة متكاملة لصنع التقدم يشـارك فيها كل فئات وأطياف المجتمع، كل وفق تخصصه وقدراته ٠ولذلك فليس غريبا أن يؤكد كاريللو على أننا نعيش قرن مدن المعرفة على اعتبار أنه لم يعد ممكنا فى القرن الواحد والعشرين أى تنمية حقيقية

بدون الاستناد على المعرفة والتعلم؛ فالبشرية ومنذ الحرب العالمية الثانية تشهد تحولا متزايدا من الدول الصناعية من التنمية المادية إلى التنمية القائمة على المعرفة، وعلى الساحة الدولية أكدت الأمم المتحدة والاتحاد الأوربى ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولى على الأهمية الحاسمة للاقتصاد القائم على المعرفة كحقيقة عالمية تم اثباتها بنهاية القرن الماضى، إننا الآن ومع مطلع القرن الحادى والعشرين ندخل مرحلة جديدة من الحضارة هى التى تكون فيها القيمة المرتبطة بالمعرفة هى القوة الدافعة للتقدم. ولذا فنحن دخلنا بالفعل قرن المعرفة ومن ثم بدأنا عصرا حضاريا جديدا تقوم المنافسة فيه على المعرفة وقوة المعرفة ولاشىء غير ذلك.

وفى ضوء ماسبق فإن مايفعله د. زويل الآن هو وضع مصر على خريطة المعرفة العالمية عبر إنشاء هذه المدينة المعرفية العالمية ومعاهدها البحثية الرائدة التى ستقود عجلة التقدم العلمى المصرى فى مجالات بعينها مستفيدة من كل العقول المصرية والعالمية المبدعة القادرة على الكشف والابتكار وحل المشكلات التنموية الكبرى التى تعانى منها مصر وشقيقاتها العربيات.

أيها السادة المنتقدون، إن عليكم أن تقرأوا المشهد جيدا لتدركوا أننا ولأول مرة ومنذ عصر محمد على نبدأ البداية الصحيحة، نبدأ من حيث انتهى الآخرون؛ إننا نبدأ عصرا علميا وحضاريا جديدا فى مصر على يد د. زويل وفريقه العلمى المتميز بحق، ذلك الفريق الذى يشكل مجلس أمناء هذه المدينة العالمية للمعرفة، وكل ماعلينا إذا كنا نريد خيرا ببلدنا وبمستقبل أبنائها أن نسارع إلى دعم هذا المشروع القومى العملاق بكل ما أوتينا من قوة لأن هذا هو طريقنا الوحيد لدخول عصر المعرفة والمنافسة فيه تعنى المنافسة على الريادة الحضارية للعالم ٠ إن د٠زويل وهو مواطن مصرى أصيل يدرك عبقرية المكان (مصر) وعبقرية الزمان (القرن الحادى والعشرين) ومبشراتهما معا ويضع كل خبراته العلمية ومكانته الاجتماعية وكل علاقاته الدولية المرموقة لتحقيق هذا الإنجاز الفريد، فعلى الدولة المصرية ومن واجبها أن تسانده بكل قوة، ومن واجب رجال الأعمال والصناعة المصريين أن يدعموه وأن يشاركوا فى بناء هذا الصرح العلمى لأنه سيعود بالنفع عليهم وعلى تطوير منتجاتهم، ومن واجب الشباب المصرى أن يفخر كما أننا نفخر بأننا نعيش عصر زويل العلمى وعليهم أن يشاركوا فى هذا المشروع العلمى الضخم بالإنتساب إليه بالدراسة فى

معاهــده وبالبحــث العلمى داخل معامله ، إن عليهم كذلك الدعــوة إلى الاهتمام به وتوعية المجتمع بأهدافه وبتأثيره الكبير فى مســتقبل مصر ومســتقبلهم هم فهو طريقهم إلى الريادة والمشاركة فى المشهد الحضارى المعاصر للبشرية.

إن د. زويل لايبنى مشروعا شخصيا؛ فمشروعه الشخصى قد حققه ولايزال يحققه عبر كشــوفه العلمية المبهرة التى حصل من خلالها على أرفع الجوائز العالمية ونال بها احترام وتكريم العالم شرقه وغربه ، بل هو يبنى مشروع التقدم الحضارى لمصر ولايمكن لهذا المشروع الذى ســيضع مصر على خريطة العالم المعرفية أن ينجح ويؤتى ثماره اليانعة إلا بمســاندة وتكاتف الجميع شعبا وحكومة٠إن تشاركنا جميعا فى الحلم هو السبيل إلى تحقيقه ،ولاشك أن شباب مصر وأطفالها هم من سيجنون الثمرة لتلك الشجرة الوارفة التى يحرص د. زويل ونحن معه على غرسها فى هذه الأرض الطيبة ،أرض العلم والمعرفة منذ فجر التاريخ، تلك الأرض التــى علمت البشــرية كيف تبنى الحضارة والمدنيــة ،أرض مصر الحرة التى يعيش عليهــا أبنــاء بررة إذا مــا أرادوا النجاح والتقدم لايوقفهم عائق لأنهــم دائما أبناء التحدى وصناع الاســتجابة منذ مصر القديمة إلى مصر المعاصرة. حقا إنها لحظة تاريخية فارقة فى تاريخنــا المعاصر. وإنا إن شــاء الله لقادرون على أن نصنع فيهــا التقدم انطلاقا من الثورة المعرفية التى يقودها د. زويل بمشروعه العلمى الكبير،وانطلاقا من ثورة الجامعات المصرية كلها متطلعة إلى غد أفضل كله تقدم وعمل من أجل مصر.

❑❑❑

(١٢)
أين نحن من عصر المعرفة وتكنولوجيا الواقع «الخائلى»

صدق بيل جيتس رائد عصر المعلومات حينما صرح بأن الأولويات فى الدول الفقيرة هى للطعام والدواء والتعليم وليست لتوفير الحواسب الآلية والنفاذ إلى الإنترنت؛ فكأنه كان يتنبأ بإساءة استخدام هذه الأجهزة وإمكانياتها لدى أبناء هذه الدول فيقتصر على مجرد تضييع الوقت فى اللعب واللهو وتصفح المواقع الإلكترونية المختلفة دون أن يستخدموها بحق فى الولوج إلى عصر المعلومات وتطوير حياتهم العلمية والعملية على حد سواء.

لقد تصورنا خطأ فى بداية عصر المعلومات وانتشار الحواسب الآلية أننا بمجرد توفير هذه الأجهزة وتوزيعها على المدارس والجامعات، تصورنا أننا دخلنا عصر المعلومات وبدأنا فى استخدام تكنولوجيا هذا العصر فى نظامنا التعليمى، والحقيقة التى تجاهلناها تماما وإلى الآن هى أنه ليس من المجدى إدخال هذه التكنولوجيا فى مجال التعليم إلا إذا كانت ستؤدى إلى زيادة فاعلية نظمنا التعليمية وزيادة فرص إتاحة التعليم للجميع فضلاعن تقليل كلفة التعليم وليس زيادتها كما هو قائم الآن. ! !

لقد تحول العالم الآن أيها السادة القائمون على تطوير نظمنا التعليمية من عصر ومجتمع المعلومات إلى عصر ومجتمع المعرفة؛ والفرق بينهما كبير كبير؛ فقد كان مجتمع المعلومات وليد تدفق المعلومات وانتقالها الحر بين الأفراد والشعوب، أما مجتمع المعرفة فهو الذى يتجاوز النفاذ إلى المعلومات وتجميعها وتداولها إلى تحويلها إلى مواد ملموسة من المعارف النظرية والعملية التى تسهم بصورة مباشرة – عبر الأساليب الهندسية والتكنولوجية والتنظيمية– فى التنمية المستدامة للمجتمع وتضمن توفير الاحتياجات الضرورية لأبنائه.

إن عصر المعرفة ومجتمعها يعنيان ضرورة استخلاص المعرفة من ذلك الكم الهائل من المعلومات المتاحة والمتوفرة وتوظيف هذه المعرفة لحل المشكلات التى تواجه مجتمعنا وكذلك توليد المعارف الجديدة التى تضمن استمرار القدرة على حل المشكلات المستجدة وفتح آفاق جديدة للتنمية لضمان مستقبل أفضل للجيل الحالى والأجيال القادمة، إن عصر المعلومات كان التركيز فيه على توفير الكم الهائل من المعلومات وإتاحتها للجميع بينما مجتمع

المعرفة يسعى إلى توظيف هذه المعلومات فى اكتشاف وتوليد وإنشاء معارف جديدة تساهم فى تقدم المجتمع فى مختلف الميادين عبر دورة كاملة لاكتساب المعرفة يقوم فيها المجتمع بأربع مهام رئيسية حددها الخبراء فيما يلى:

١ – النفاذ إلى مصادر المعرفة واسترجاعها والتواصل مع من يمتلكون ناصيتها من أهل العلم والخبرة فى أى مكان فى العالم.

٢ – استيعاب هذه المعرفة ويقصد بذلك البدء بتحليل المعلومات فى هذا العلم أو ذاك وتبويبها وفهرستها واستخلاص ما يمكن استخلاصه منها من مفاهيم وأفكار محورية يمكن أن تكون مفيدة لمستهلك المعرفة وتحسن من حياته وبيئته وتسهم فى تقدمه.

٣ – توظيف هذه المعرفة بحيث تساعد بالفعل فى حل المشكلات التى تواجهنا فى مختلف القطاعات العلمية والتعليمية والإنتاجية.

٤ – توليد المعرفة الجديدة التى تمكننا من استغلال المعرفة القائمة بعد أن استوعبناها وحللناها وأخذنا منها نتائجها وطبقناها فى تطوير حياتنا فى توليد معرفة جديدة غير مسبوقة، وبهذا يمكن أن نشارك ابداعيا فى مجتمع المعرفة العالمى، فضلا عن أن هذه المعرفة الجديدة المولدة محليا ستقضى بالضرورة على المعرفة المتقادمة النى لابد من إهلاكها وتجاوزها.

أيها السادة المعنيون بإدخالنا عصر تكنولوجيا المعلومات وخاصة فى مجال التعليم، إن التنمية القائمة على المعرفة لاتتحقق إلا إذا اكتملت هذه الدورة ومن ثم فعلينا ألا نستسلم لذلك المفهوم الخاطىء السائد «أنه بمجرد أن تتوافر المعلومات على شبكة الإنترنت للجميع سيؤدى هذا إلى توفر المعرفة واستغلالها اقتصاديا»! لقد حذر المختصون من سيادة هذه المقولة واعتبروا – فيما يقول د.نبيل على فى «الثقافة العربية فى عصر المعلومات» – أن ذلك هو أحد أسباب الموقف الراهن لضعف امتصاص التربة العربية للرحيق المعرفى؛ إذ إننا عادة ما نكتفى فى دورة اكتساب المعرفة بالمهمة الأولى، مهمة النفاذ إلى مصادر المعرفة مع إغفال المهام الأخرى!.

وسأكتفى هنا بضرب مثال واحد لكيف يمكن الاستفادة من تكنولوجيات هذا العصر المعرفى الجديد،وهو المعروف بتكنولوجيا الواقع الخائلى virtual reality كأداة للثقافة والتعليم، إن هذه التكنولوجيا الجديدة تقوم على محاكاة الواقع، فالإنترنت على سبيل

المثال يمثل فضاء عاما تسكنه خائليات عديدة منها جماعات خائلية تتآلف وتجتمع فيما بينها عن بعد، وتجارة إلكترونية خائلية للبيع والشراء، ومعارض خائلية لبيع الكتب يتم اقتناء المطبوعات منها، ومكتبات رقمية خائلية يتم فيها تجميع الوثائق الإلكترونية وهكذا. إن هذا التفاعل عبر هذا الواقع الخائلى للمكتبات والمتاحف والمتاجر إلخ. مما أصبحنا على علم به الآن قد اتسعت تطبيقاته لينتقل من الترفيه وعمليات البيع والشراء إلى أمور العلاج والجراحة، بل كذلك إلى التعليم والتدريب.

وهنا مربط الفرس، فإذا كنا قد فاتنا الاستثمار الجيد لعصر المعلومات فلا ينبغى أن يفوتنا الاستفادة من هذه التكنولوجيا التى تعبر عن الواقع الخائلى بمحاكاة الواقع الفعلى؛ فمن خلال هذه التكنولوجيا يمكن إقامة عوالم ميكروية رقمية قوامها الرموز تتيح الفرصة لممارسة التجارب وتبادل الخبرات قبل القيام بها فى عالم الواقع، ومن أمثلة ذلك إجراء التجارب فى المختبرات الخائلية virtual labs حيث يمكن للطالب التعرف على دقائق الذرات والجزئيات والجينات والتحليق فى آفاق الكون وفضاء المجرات والغوص فى أعماق المحيطات، بل يمكنه أن يقلص من حجمه ليسرى على سبيل المثال مع الدماء فى رحلتها عبر مسالك الدورة الدموية،كما تستخدم هذه التكنولوجيا فى إقامة عوالم ميكروية أو حاضنات معرفة يمارس فيها الطالب حرية التعلم بالإكتشاف من خلال التجربة والخطأ. إن تكنولوجيا المحاكاة والعوالم الميكروية تقوم على واقع خائلى يسهل علينا تمثلها حيث تضخم لنا الصغير الذى يصعب على عيوننا المجردة التمعن فى دقائقه وتقلص لنا الكبير الذى يتعذر علينا احتواؤه ويطمس لنا التفاصيل ليسهل علينا استخلاص الجوهر كما يبرز لنا تفاصيل الأجزاء إن كانت شرطا لاستيعابنا طبيعة الكل الشامل. إن هذه التكنولوجيا ببساطة تمكننا من التعامل المرن جدا مع ثنائية الوجود: الزمان والمكان،مع متناهيات الكبر من الفضائيات الكونية والأزمنة الجيولوجية وكذلك مع متناهيات الصغر من الجسيمات المادية والبيولوجية من وحدات النانو ثانية والفيمتو ثانية، وعلاوة على ذلك فالواقع الخائلى عبر تكنولوجيا المحاكاة والعوالم الميكروية يعد بمثابة ماكيت يمكن أن نقيم فيه نماذج للمستقبل ونختبر فيه سيناريوهات توقعاتنا لما يحمله لنا هذا المستقبل.

إن الميزة الكبرى لهذه التكنولوجيا أنها كسرت احتكار الصفوة العلمية للمعرفة العلمية المعقدة وجعلتها متاحة وفى متناول كل الناس وذلك من خلال أساليب المحاكاة، حيث

يمكن لنا نشـر المعرفـة العلمية على الجميع حيـث يمكنهم معرفة الـذرة وتفاصيل الخلية والتعرف على البنية الداخلية للجسـد البشـرى وأجزائه العضوية إلى غير ذلك من المعارف العلمية المعقدة، فضلا عن أنها تكنولوجيا تسـاعد فى نشـر المعرفة الآثارية والتاريخية على نطاق واسع وبأسلوب جذاب لطلابنا فى مختلف المراحل التعليمية.

إن مدارسنا وجامعاتنا فى حاجة ماسة إلى مختبرات خائلية تعوض النقص فى المختبرات الحقيقية والقيام بما يتعذر القيام به فى المختبرات التقليدية. إن متاحفنا فى حاجة إلى بيئة خائلية لعرض مقتنياتها فى سـياق تاريخى ومعرفى أوسـع وأشمل حتى يتحول التاريخ إلى مادة حية تسهم فى تطوير شخصية أبنائنا وتعميق وعيهم بتاريخهم وبقيمة تراثهم الحضارى عبر العصور.

إن الإسـراع باسـتخدام هذه التكنولوجيا الجديدة وتعميمها وهـى لا تزال حديثة العهد ممكن، بل ضرورى للحاق بعصر المعرفة وبناء مجتمع المعرفة الحقيقى الذى يحولنا من مجرد مسـتهلكين للمعلومات والمعارف إلى مشاركين فيها ومبدعين فى إطارها، أو على الأقل فهى سـتمكننا من تطوير نظمنا التعليمية التى عفا عليها الزمان وتمكننا من نشـر ثقافتنا وتراثنا بصورة تفاعلية خائلية يتفاعل معها العالم وتجذب إلينا ملايين السائحين بدلا من أن نترك السـاحة للآخرين لاستغلالها مضيعين حقوقنا، فإسرائيل تسعى الآن إلى بناء نماذج خائلية لمدينة القدس العربية، وجامعة كارينجى ميلون ومتحف اللوفر يجريان تجارب خائلية على كنـوز مصر الفرعونية! وما أخطر أن يطول انتظارنا لنجد أنفسـنا فى النهاية فئران تجارب لمغامراتهـم الخائليـة، فضلا عن أن يتجاوزنا العصر علميـا وتكنولوجيا ونحن لا نزال نرزح تحـت عبء نظم تعليمية بالية ونظرة ثقافية قاصرة غير واعية بما يجرى حولنا من تغيرات حادة وتقدم مذهل أضحى يهدد وجودنا إن لم نتفاعل معه ونشارك فيه!!

❑❑❑

(١٣)
الرأسمالية الاجتماعية.. مستقبل مصر

بهـذا العنوان صدر طبيب الأوعية الدموية والأستاذ بكلية طب القصر العينى د. عمر الكاشف كتابه فى الاقتصاد السياسى الذى حاول فيه تقديم روشتة علاج لأمراضنا الاقتصادية بعقلية تحليلية علمية لا يغيب عنها مطلقا البعد الانسانى والاجتماعى الذى كثيرا ما يغيب عن المفكرين الاقتصاديين التقليديين، فالدكتور الكاشف يتعاطف مع فقراء بلده كما يتعاطف مع مرضاه الفقراء سواء بسواء.

إنه يبدأ كتابه الصغير حجما الكبير قيمة ونفعا – بالتأكيد على أننا فى حاجة إلى مذهب اقتصادى جديد وخاصة بعد أن انتهى حلم الاشتراكية اللينينية بعد سقوط حائط برلين وكذلك بعد الأزمات التى كشفت مؤخرا عن كثرة العوار والأخطاء بالاقتصاد الرأسمالى وخاصة فى إطار مايسمى بالليبرالية الجديدة التى تترك كل الأمور لسحر السوق ولسيادة الرأسمالية المتطرفة، فهذه الرأسمالية المتوحشة لم يتوقف أثرها السيىء فى البلاد الفقيرة فقط، بلطال أيضا البلاد الغنية التى كانت تتباهى بها؛ فقد ترتب على الأزمة المالية العالمية أن فقد سبعة ملايين أمريكى مساكنهم كما بلغت نسبة البطالة «٢٠٪» وبلغت تكلفة إنقاذ البنوك وضمانات التشغيل ١٣ تريليون دولار أمريكى أى أكثر من كلفة الحروب الكبرى التى خاضتها الولايات المتحدة.

إن هذا المذهب الاقتصادى الجديد الذى برزت الحاجة إليه الآن هو الرأسمالية الاجتماعية. وأساس هذا المذهب بلغة المؤلف «هو أن السوق تعمل لأقصى استطاعتها (اقتصاد السوق الرأسمالى) ولكن الناتج يعظم من خلال المعالجة الاجتماعية للاقتصاد الكلى. إن الرأسمالية الاجتماعية تفترض أن منظومة المساندة الاجتماعية للفقراء تعظم من ناتج اقتصاد السوق الرأسمالى فإنه بتقليل الفقر تزداد المشاركة فى رأسمال السوق» (ص١٨). وترجع الجذور العلمية لهذه النظرية إلى دراسة كيس فان كيرسبرجين عام ١٩٩٥م الذى اعتبر فيها أن الرأسمالية الإجتماعية هى النواة المشتركة لمجتمع الرفاهية الأوروبى وهى الطريق الوسيط بين جماعية الاشتراكية وفردية الليبرالية الجديدة.

وهناك ثلاثة فروق أساسية بين الرأسمالية الليبرالية الجديدة وبين الرأسمالية الاجتماعية التـــى يدعـــو إليها د. الكاشـــف تتلخص فـــى أن الرأسمالية الليبرالية تقســـم المجتمع إلى طبقات ثلاث هى الطبقة العليا والوسطى والدنيا وتترك الحراك الاجتماعى للمبادرة الفردية بينمـــا فى الرأسمالية الإجتماعية تتعامل الدولة مع المجتمع على أنه شـــريحتين إحداهما لا تحتـــاج لدعـــم حكومى أو مســـاندة خيرية من المجتمع المدنى والأخـــرى تحتاج إلى هذا الدعم وتلك المساندة أما الفرق الثانى فهو يتعلق بالتدخل الحكومى الهادف فى الرأسمالية الاجتماعية تخطيطا وضبطا للأســـواق وتقليلا للفوارق الاجتماعية، أما الفرق الثالث فيتعلق بضرورة مطالبة الشركات الإستثمارية بتعظيم استفادة المجتمع من النمو الإقتصادى وبتقديم أجور عادلة للعمال وأسعارســـلع مناســـبة للمســـتهلك.ولكى تتحول الرأسمالية الإجتماعية إلى واقـــع حى يعيشـــه الناس لابد أن تمارس الدولة دورها المهـــم والمكمل لتعويض وحماية الشريحة الثانية فى المجتمع من الفقر الناتج عن آليات السوق عن طريق تحديد السياسات وفرض المســـئوليات على الأفراد والمجموعات لتحقيق التوازن الاجتماعى حيث أن فلســـفة الرأسماليـــة الاجتماعية تتمثل فـــى قدرتها على عمل التوازن بين الخـــاص والعام، العائد الرأسمالى والدخل، السوق والدولة.

إن النظام النقدى فى ظل الرأسمالية الإجتماعية يضمن ســـيطرة الدولة عن طريق البنك المركـــزى علـــى تدفق رأس المال من الداخل للخارج والعكـــس مما يقلل من مخاطر التعرض للأزمات الاقتصادية ويضمن التحكم فى ســـعر الصـــرف لحماية العملة المحلية. إن الدولة فى ظل الرأسماليـــة الاجتماعية تتدخل لتحمى الرأسمالية من الرأسماليين ولتحقق العدالة الاجتماعية وتقر مبدأ التكافل كبديل أرقى للمعونة الخيرية. وقد حاول د.الكاشـــف إضفاء الطابع الإســـلامى على هذه النظرية الإقتصادية فتحدث عن أنها على سبيل المثال تهدف إلى إلغاء الربا وتسعى إلى الاستفادة من فريضة الزكاة فضلا عن أنها تقر نظام ضريبى عادل يتفق مع الشريعة الإسلامية ويراعى الطبقات الأدنى فى المجتمع.

لقد قدم د. الكاشـــف فى ثنايا كتابه مشـــروعا لخطة اســـتراتيجية للنهوض بالاقتصاد المصرى وإقالته من عثرته حينما قال: إنه لابديل عن:

١ – تقليل الاســـتيراد الســـلعى لأقصى حد ممكن مع اســـتبدال ذلك بســـلع محلية فى حدود ما تسمح به اتفاقية التجارة الحرة، وأكد فى إطار ذلك على ضرورة الاهتمام بالزراعة

والتصنيع الزراعى والتعدين مستفيدين من إمكانيات مصر الهائلة فى المواد الخام وتوافر العمالة الرخيصة.

٢ – تقليل معقول وتدريجى للإنفاق العام فى المجالات التى تمس حياة المواطن العادى ولا تؤثر فى الاقتصاد.

٣ – يرتبط بذلك إلغاء دعم الطاقة للشركات وإعادة توجيه باقى الدعم لصالح الفئات المستحقة.

٤ – زيادة قاعدة الضرائب وإدخال الاقتصاد غير الرسمى بحسم واصرار إلى منظومة الإقتصاد الرسمى.

٥ – فرض ضرائب على الاستيراد الترفى والاستهلاك الترفى بما لايتعارض أيضا مع اتفاقية التجارة الحرة.

٦ – تطبيق نظام الضريبة التصاعدية الآن وليس غدا؛ فهذا هو الوقت المناسب الذى يجب على الأغنياء فيه أن يتحملوا الجزء الأكبر من أعباء الوطن.

٧ – إن الضريبة التصاعدية يجب أن تراعى ظروف الاقتصاد المصرى.

ولعل أبرز مثال على ذلك الطرح بالنسبة للضرائب ما قاله د. الكاشف عن الضريبة العقارية؛ فهو يعارض الطرح الذى تم منذ أيام مبارك لهذه الضريبة الذى كان يتحدد على أساس القيمة السوقية للعقار الخاص فهذه فى رأيه طريقة غير عادلة وغير مقبولة لأنها تهدر حق الفرد فى الاستمتاع بنتيجة جهده طوال سنوات العمل ولذلك فهو يقترح أن يكون حساب هذه الضريبة على السكن الخاص بمقدار ثابت من المال لايتغير لفترة طويلة (عشر سنوات مثلا) ولكن يقدر فقط طبقا للمساحة وتميز المكان على أن تبدأ بالنسبة لأصغر وحدة سكنية – بعد إعفاء محدودى الدخل – بمائة جنيه ولاتتجاوز لأكبر عقار ثلاثة آلاف جنيه. وهو يقدم جدولا مقترحا ومحددا؛ فالشقة من ١٠٠ إلى ١٠٠٠ جنيه، والشقة الدوبلكس من ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ جنيها، والفيلا من ألف إلى ألفين من الجنيهات، والقصر من ألفين إلى ثلاثة آلاف جنيها.

وينهى د. الكاشف كتابه الرائد هذا بروشتة تشبه روشتة الطبيب المعالج بوضعنا أمام خيارات أربعة يلخصها السؤال التالى: هل سنستمر فى تطبيق اقتصاد الليبرالية الجديدة أم سننحاز – وهو يتمنى ذلك – إلى الرأسمالية الاجتماعية بما تعنيه من تحقيق لأهداف الثورة

المصريــة (عيش = عكس فقر، حرية = عكس اســتبداد، عدالة اجتماعية = عكس تمييز وعدم مساواه)؟! وهو يجيب على سؤاله قائلا: أنه رغم أنها خيارات صعبة فإننا لاينبغى أن نتوه بينها لأننا ليس أمامنا إلا أن نتوافق على الرأسمالية الاجتماعية كمنهاج اقتصادى يرضى الله ويحقق آمال الشعب فهى التى تستطيع أن تحقق أحلام اليسار المشروع والواقعى منها، وهى قمة أحلام يســار الوسط والوسط وهى البديل الممكن ليمين الوسط واليمين الذى يؤمن لهما الاســتقرار. نعم، إنه ليس أمامنا إلا أن نتحالف معا لنمضى إلى تحقيق التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة مع قلوب وعقول مفتوحة للاستثمار الأجنبى.

حقا إنها روشتة طبيب أثبت أيضا أنه رجل اقتصادى وطنى وواعى ومعنى بقضايا وطنه ومســتقبل أمته. ولعل هذه الروشــتة تلقى القبول من مرضى هذا العصر ففيها الشفاء لهم من المــرض العضال الذى يعانــون منه ونعانيه معهم دون ذنب جنينــاه إلا القيام بثورة عظيمة أهلــت الجميع لبــدء مرحلة جديدة من تاريخ وطننا الحبيــب لاينبغى أن نتأخر عن القيام باستحقاقاتها وإلا عدنا إلى الوراء لعشرات وربما لمئات أو آلاف السنين لا قدر الله.

❑❑❑

(١٤)
العلاج بالفلسفة..
و
الظواهر الاجتماعية المستجدة فى مجتمعنا

طفت على السطح فى الآونة الأخيرة ظواهر غريبة على المجتمع المصرى وأخص منه الانتحار والإلحاد، حيث توالت الأنباء عن أولئك الأبناء الذين يجاهرون بإلحادهم ورفضهم للإيمان بالله وممارسة الشعائر الدينية، وكم من البرامج الحوارية فى الفضائيات قد استضافتهم ليعلنوا إلحادهم على الملأ دون وجل أو خجل!، كما تتالت حوادث الانتحار من أفراد بعينهم رجالا ونساء، شيوخا وشبابا لدرجة أن صحيفة الوطن قد أصدرت ملفا خاصا فى عددها الصادر يوم الأحد ٢٣نوفمبر ٢٠١٤م عن هؤلاء المنتحرين؛ فهذا شاب فى الثلاثين من عمره قد أغلق باب شقته من الداخل وشنق نفسه فى ماسورة الغاز من يأسه من الحصول على فرصة عمل، وتلك فتاة فى عمر الزهور قيل إنها ناشطة سياسية رفعت راية اليأس مبكرا وقررت إنهاء حياتها! وذلك رجل مسؤول عن أسرة ويعمل سائقا ولا يكفيه مرتبه فظل يشكو حاله حتى قرر الانتحار شنقا على لوحة إعلانات على طريق محور ٢٦ يوليو حتى يرثى لحاله ويراه أكبر عدد من البشر وكأنه يحملهم جميعا المسئولية على ماآلت إليه أحواله المالية المتعثرة وعدم قدرته على الوفاء باحتياجات أسرته، وذلك آخر لم يتجاوز الأربعين من عمره تعرض للنصب فضاع ميراثه مما اضطره إلى الاستدانة ولما عجز عن سداد ديونه ألقى بنفسه مشنوقا من نافذة حجرته ليراه كل من يمر فى الشارع وكأنه أراد أن يبعث رسالة لدائنيه حتى يسامحوه على عجزه عن سداد الديون المستحقة عليه، أما ذلك الشاب الذى لم يصل بعد إلى الثلاثين من عمره فقد ضاق بحياته دون سبب واضح فشنق نفسه فى سقف غرفته تاركا خطابا يؤكد فيه انتحاره ربما ليبرئ ساحة المحيطين به من أى تهم يمكن أن توجه إليهم!

والحقيقة أن هذه ليست الظواهر الوحيدة التى طرأت على مجتمعنا ولم تنل بعد القدر المطلوب من التأمل والاهتمام والمعالجة بل صاحبها ظواهر أخرى عديدة مثل ظاهرة الطلاق

المبكر وهو ذلك الطلاق المتسرع الذى يتم عقب شهور وربما أيام قليلة من الزواج، وكذلك ظاهرة التحرش الجنسى بين الشباب والفتيات حتى داخل المجتمع الجامعى وظواهر البلطجة التى انتشرت ليس فقط فى الأحياء والمناطق العشوائية فى المدن الكبرى بل فى المراكز والقرى البعيدة عن العاصمة وفى كل الأنحاء والأحياء حتى الراقية منها!

إن كل هذه وغيرها ظواهر تقتضى التوقف أمامها ودراستها ليس فقط من علماء النفس والاجتماع وهو ما يحدث عادة ويسارع البعض بالتأكيد عليه والقيام به، بل إن الأهم من ذلك ومن قبله ومن بعده هو تأمل هذه الظواهر من منظور فلسفى؛ إذ إن هذه الظواهر ليست مجرد ظواهر اجتماعية شاذة كما أنها ليست نتيجة لخلل نفسى واضطرابات نفسية لدى مرتكبيها، وإنما هى فى اعتقادى نتيجة لقرارات عقلية خاطئة يتخذها هذا الفرد أو ذاك فى لحظات انفعالية وقتية، ولو أن هذا الفرد أو ذاك قد فكر بعقله الواعى قليلا فى قراره الذى سيتحول إلى فعل شائن بعد ذلك، أقول لو أنه فكر فى هذا القرار لما أقدم عليه ولما تحولت الفكرة العقلية إلى سلوك يخجل منه المرء بعد ذلك سواء بينه وبين نفسه أو بينه وبين المجتمع الذى يعيش فيه أو من ربه الذى سيلقاه بعد أن أنهى حياته بيديه مع أنه لايملك هذا الحق أبدا؛ فالنفس الإنسانية ليست ملكا لصاحبها بقدر ماهى ملك لخالقها!!

إن هذه الظواهر جميعا هى إذن نتيجة قرارات عقلية اتخذت فى لحظة انفعالية استثنائية لم يستطع هذا الفرد أو ذاك التحكم فى السلوك أو النتائج المترتبة عليه!! إنها وغيرها كثير فى مجتمعنا المصرى والمجتمعات العربية الأخرى ظواهر لاتعالج فقط بالبحوث والنظريات والعلاجات الاجتماعية والنفسية ولا حتى الدينية فقط، وانما أيضا وقبل كل ذلك وبعده تعالج فلسفيا، فالقرارات العقلية التى قد تتحول فى لحظة تالية إلى أفعال أيا كانت نتائجها إنما تعالج وتناقش بالعقل، وليس لها من حل ناجع إلا عبر الحوار العقلى. وللأسف فنحن فى حياتنا العملية، بل حتى فى نظمنا التعليمية كثيرا ما نتصور خطئا أن هذه وتلك مجرد مشكلات نفسية واجتماعية ولا دخل للفلسفة والفلاسفة بها، بينما فى الغرب وفى الدول الأوربية وأمريكا نجد أن مراكز العلاج بالفلسفة هى ماتقوم بالجهد الأكبر والأهم فى حل هذه المشكلات الفردية وقبل أن تتحول إلى ظواهر اجتماعية يصعب السيطرة عليها أو تحجيمها. إن أى قرار من هذه القرارات الفردية سواء قرار الانتحار أو قرار الإلحاد أو حتى قرار الطلاق ربما لم يكن ليتم أصلا لو أن صاحبه يمتلك عقلية فلسفية نقدية قادرة

على الحوار وباعثة للإرادة والطاقة الإيجابية لدى الإنسان، لكن بما أن غالبية الناس فى مجتمعاتنا المتخلفة لايملكون هذه العقلية ولم يتدربوا على التفكير العلمى أو النقدى ناهيك عن التفكير الفلسفى بل ولم يتدربوا على أى نمط من أنماط التفكير العقلى من الأساس! وذلك ولله الأمر من قبل ومن بعد لأننا لانزال نتصور خطئا أننا لانحتاج لذلك مطلقا!! فنحن يمكن أن ندرب أنفسنا وأولادنا على لعب الكرة وعلى إتقان العزف أو الرقص لكن أن نعلمهم وندربهم على أن يفكروا بطريقة عقلية منظمة حاشا وكلا!! وبما أن الأمر كذلك فكل واحد من هؤلاء الذين يتخذون هذه القرارات المتسرعة بانهاء حياتهم أو بإنهاء العلاقة الزوجية بالانفصال أو بالخروج عن الملة والدين، يحتاج من صاحبه قبل أن يتحول إلى سلوك وواقع إلى أن يجلس إلى المعالج الفلسفى حيث سيقوم هذا المعالج بتحليل المشكلة أو المشكلات التى يعانى منها هذا الفرد أو ذاك تحليلا عقليا بردها إلى عناصرها البسيطة ثم يقدم الحل لكل مشكلة من هذه المشكلات البسيطة على حدة وحينئذ يبدو الحل النهائى لها فى الأفق. والتحليل العقلى العلاجى لأى مشكلة انما يستعين فيه الفيلسوف المعالج بكل الامكانيات التى تقدمها الهيئات والمنظمات الرسمية فى الدولة أو فى المجتمع المدنى وهى قد أصبحت كثيرة والحمد لله فى مجتمعنا. فذلك الشخص الذى قرر الانتحار أيا كانت أسبابه لاتخاذ هذا القرار الذى سد أفق الحياة أمامه رغم اتساعه يمكن مساعدته فى التغلب على المشكلة التى يعانى منها! وذلك الشاب الذى كاد أو جرفه فعلا التيار الإلحادى ليس علاجه عند رجال الدين كما يتصور من يعدون البرامج الحوارية فى الفضائيات، بل علاجه عند من يستطيع إقناعه بأن هذا القرار العقلى قرار خاطئ فالفلاسفة من قديم الأزل وقبل نزول الوحى بالأديان السماوية قد توصلوا ببراهين عقلية دامغة إلى الاعتقاد بوجود الله وأنه الخالق والمبدع لهذا العالم وأنه لامصنوع بلا صانع.. إلخ! فكيف لإنسان القرن الحادى والعشرين وفى ظل كل هذه العقائد الدينية التى وافق فيها الوحى على ما توصل إليه العقل أن يعود إلى الوراء لينكر الألوهية ؟!!.

إن هذين الزوجين اللذين أخذا قرار الانفصال سواء اتفقا عليه أو أصر عليه أحدهما إذا اكتفيا بالاستشارة الدينية فإن رجل الدين سيكتفى كما هى العادة بأن يحذرهما بأن أبغض الحلال عند الله الطلاق وربما يردان عليه أحدهما أو كلاهما : نعلم ذلك ياشيخنا ولكنه فى النهاية حلال ونحن نطلبه! ومن ثم فسيجد أن واجبه حينئذ هو إتمام الطلاق! لكن ماذا

لو أنهما اتجها كما دعاهما القرآن ذاته إلى حكم من أهلهما بشـرط أن تتوافر لديه الحكمة والقدرات العقلية على تحليل المشـكلة بينهما وردهـا إلى عناصرها ومن ثم نجح فى حلها بشـكل عملى فإن الطرفين سيستأنفا حياتهما معا مدركين أنه لاتوجد مشكلة بلا حل طالما أنهما لايزالان يحملان عاطفة الحب والمودة والرحمة لبعضهما بعضا.

إننا فى قسم الفلسفة بآداب القاهرة قد اتخذنا قرارا بإنشاء وحدة للعلاج بالفلسفة داخل مركز الدراسـات الفلسفية وهو تحت التأسيس الآن. ومع ذلك وإلى أن تتم إجراءات افتتاح المركز والوحدة فنحن على اسـتعداد للتعاون مـع أى جهة أو هيئة تؤمن بأن هذه الظواهر الفرديـة يمكن للفلسـفة والمتخصصين فيهـا أن يقوموا بدور مهم وفعال فـى القضاء عليها والحيلولة دون انتشارها، كما أننى وزملائى يمكننا أن نستقبل أى من هؤلاء الأفراد الذين يتخذون هذه القرارات المصيرية الضارة لمساعدتهم ولو بمجرد الاستماع إليهم ومن ثم العمل على حل مشكلاتهم؛ إذ ما أتعس مجتمع لا يجد فيه أفراده من يستمع لمشكلاتهم بإنصات ويسـاعدهم على حلها وخاصة إذا كانت تهدد حياتهم ووجودهم على هذه الأرض الطيبة التى ما بخلت قط على أبنائها طوال تاريخها بتوفير سـبل الراحة والاسـتقرار والسـعادة لهم، بينما أهلها ضيقوها على أنفسـهم لدرجة أن بعضهم يفضل الموت على الحياة، فهل هذا معقول فى ظل مجتمع يدين أفراده بالمسيحية والإسلام وهى أديان المحبة والتسامح، ويؤمنـون حتى من قبل هذه الأديان بأن الحياة المثلى هى حياة المحبة و التعاون والتكافل والرضى بالقليل طلبا لرحمة الله فى الحياة الآخرة ؟!!.

❑❑❑

(١٥)
الوعى السياسى للشعب المصرى والانتخابات البرلمانية القادمة..

تعمل النخب السياسية المصرية بأحزابها وتكتلاتها الحزبية بعيدة عن إدراك قوة الوعى السياسى للشعب المصرى ظنا منها أنه يمكن التأثير فيه بأى شكل من أشكال الرشوة بالمال أو بأى شكل آخر من الأشكال المستحدثة التى تستخدمها التيارات الدينية أو غيرها، والحقيقة التى أود أن ألفت الانتباه إليها لهؤلاء السادة، أن الوعى السياسى لدى الشعب المصرى قديم قدم الحضارة المصرية القديمة وليس أدل على ذلك من قصة ذلك القروى الفصيح خوان انبو الذى اعتدى عليه وأخذ منه حماره الذى كان محملا بخيرات الله أحد موظفى رنسى بن ميرو حاجب الملك فلم يخضع للتهديد ولم يتوقف عن الشكوى إلا بعد أن أخذ حقه برعاية الملك نفسه، لقد كان الإنسان المصرى منذ ذلك الزمن البعيد هو من علم العالم المدنية والتحضر وأنهما لا يكونان إلا من خلال العدالة والنظام (الماعت). وإنى لأعجب ممن لايزالون يتصورون أنهم أوصياء على هذا الشعب العظيم!! وانى لأعجب كذلك ممن اندهشوا من الإقبال المنقطع النظير من الشعب وخاصة عامته على صناديق الاقتراع للإدلاء بالرأى فى الدستور الجديد (٢٠١٣م)، ولذا كثيرا ما أقول بحق أن الشعب المصرى أكثر وعيا من نخبته؛ ففى الوقت الذى تنشغل فيه النخبة بالحديث فى الفضائيات واللهاث وراء المناصب نجد الإنسان العادى منشغل بالعمل وإنتاج الخيرات، وفى الوقت الذى يتصور النخبة أن الشعب غائب عن الوعى يثبت لهم الشعب دائما أنه أكثر يقظة منهم ومستعد ببذل الجهد والتضحية من أجل الوطن!!

إن الشعب المصرى إذا خدعته النخب والأحزاب مرة فهم لن يخدعونه مرة ثانية لأن هذا الشعب يؤكد دائما بأنه لايلدغ مؤمن من جحر مرتين!! وليس أدل على ذلك من تلك الصورة الموحية التى نشرتها جريدة الوطن فى اليوم التالى للاستفتاءعلى دستور الإخوان (٢٠١٢م) لمواطنة مصرية تحمل الرشوة التى أعطوها إياها من الأرز والزيت والسكر ومع ذلك قالت :لا للدستور!!

إن على النخبة من فلول الحزب الوطنى الذى أفقر مصر وتسبب فى كل الأزمات التى تعانيهـا مصر الآن، وكذلك من جماعات المتاجرين بالدين أن يفهموا أن الشـعب المصرى أكثـر وعيـا مما يتصورون وهو يعى مصلحته ومصلحة الوطـن جيدا وأنه لو ترك ليعبر عن رأيه بحرية وبدون المحاولات المسـتميتة للتأثير فيه سواء بالرشاوى الانتخابية التى تلعب على وتر فقر الناس وحاجتهم لضرورات الحياة أو باسغلال عاطفتهم الدينية لقدم لنا درسا تلو الدرس عن أنه الشعب العظيم القادر على إبهار العالم وإبهار نخبته المثقفة التى تتلون وفق الظروف وتغير من جلدها وآراءها كلما تغيرت موازين القوى ! !

إننا مقبلون على كارثة إن لم يراع الجميع المصلحة العليا للبلاد ويتوقفون عن الصراعات التى ستغرق معها سفينة الوطن ككل ! ! إن الشعب المصرى يسعى لبناء دولة مدنية حديثة تحقق له الاسـتقرار والتقدم. وعلى هذه الأحزاب المتصارعة أن تتحد وتقدم برامج حقيقية للإصلاح وتحقيق الرخاء والرفاه لهذا الشـعب الصابر الذى يسـتحق من نخبته كل التقدير والاحترام ومن قادته العمل بجد وإخلاص لينعم الجميع بالعدالة وبالمستقبل المشرق إن شاء الله رغم دعاة الظلام والتخلف ورغم أنف الفاسـدين والظالمين فلقد عرف الشـعب طريقه وأدرك بحق أنه مصدر السلطات فى بلده ولن تعود العجلة أبدا إلى الوراء.

لقد قام الشـعب المصـرى بثورتين فيما لا يتجاوز ثلاثة أعـوام لينعم بالحرية والكرامة والعدالـة الاجتماعية، وقد عرف هذا الشـعب طريقه منذ أجمع على اختيار المشـير عبد الفتاح السيسـى ودفعه دفعا للترشـح لرئاسـة الجمهورية ووقف وراء اختياره حتى أصبح المشـير بالفعل رئيسا للجمهورية بنسبة حقيقية وغير مسبوقة فى انتخابات حرة ونزيهة، ومرة ثالثة وقف هذا الشـعب الصابر الصامد وراء القـرارات الاقتصادية الجريئة والصادمة التى اتخذها رئيسـه الذى يثق به فلم يأبه لمحاولات البعض من هذه النخب السياسـية والإعلامية التى حاولت اسـتغلال المعاناة التى يعانيها المواطن البسـيط فى إثارتهم واللعب على وتر الغلاء الذى سيترتب على هذه القرارت محاولين استعادة أيام ١٨ و ١٩ يناير فى أواخر السـبعينيات، لكن هيهات أن يتحقق مرادهم الخبيث لأن هذا الشـعب الواعى قد أحس ولأول مرة أن هذه القرارت ليست موجهة ضده بل هى موجهة ضد فئات المستغلين الذين استغلوا هذا الدعم لصالحهم وتركوا الشعب يئن تحت نير العوز والفقر؛ حيث ساهم هـذا الدعم بصورته السـابقة فى ازدياد الأثرياء غنى وفـى ازدياد الفقير فقرا، لقد أدركت

الفئات الأفقر أن هذه القرارات اتخذت لتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة، وأنها ستصب فـــى النهايـــة فى مصلحتهم لأن ما فيه الإصلاح لاقتصاد مصر عموما فيه بلا شـــك مصلحة المواطن المصرى البسيط ما دامت كانت النية معقودة بالفعل على تحقيق الحد الأدنى للحياة الكريمة لكل أفراد الشعب المصرى.

إن هذا الوعى السياسى المتنامى لدى أفراد الشعب وخاصة طبقاته الدنيا هو السند القوى للرئيس السيسى وهو فى ذات الوقت ما ينبغى أن تتفاعل معه النخب والأحزاب السياسية وتعمل من خلاله على توسيع قاعدة المشاركة السياسية وخاصة أننا مقبلون على الاستحقاق الجديد من خارطة الطريق لمستقبل مصر وهو الانتخابات البرلمانية. وليس خافيا على هؤلاء أنهـــم لايزالون حتى الآن بعيدين عن الاحتكاك بالشـــارع المصرى وغير قادرين على التأثير الإيجابـــى فى المواطن المصرى العادى وماذلـــك إلا لأنهم لايظهرون أمامه إلا فى الفضائيات وفى أوراق الدعاية الانتخابية ! ! وعلى ذلك ومن هنا أحذرهم بأن الأمرلن يكون سهلا وأنهم لن يحصلوا على الأغلبية البرلمانية التى يخططون لها فى الغرف المغلقة ومن خلال البيانات الصحفية لما يشكلونه من تحالفات ورقية لاقيمة لها على أرض الواقع ! !

إن علـــى هـــذه الأحزاب المدنيـــة وتحالفاتها أن تســـرع فى الســـعى إلى التوحد وتقديم برنامج عملى يدرك المشـــكلات الحقيقية للشـــعب المصرى وكيفية حلها وأليات تنفيذ هذه الحلـــول والبرامـــج الزمنية لذلك على أن يتوافق هذا البرنامج مـــع الرؤية الطموحة للرئيس السيسى وتحقق آمال وطموحات الشعب. ولعلى أقترح على هذه الأحزاب الخطوط العريضة لهذا البرنامج من خلال التســـاؤلات التالية : ما رؤيتهم لحل مشـــكلة البطالة وكيف ترتبط مخرجات التعليم بسوق العمل ؟! ما رؤيتهم لكيفية القضاء الحاسم على مشكلة الأمية التى هى ســـبب تفشـــى الفقر والجهل والمرض بين غالبية المصريين؟! مارؤيتهم لمستقبل الزراعة المصريـــة وكيف يمكن اعادة الفلاح المصرى إلى أرضه بعد أن هجرها ؟! وكيف يمكن اعادة الاعتبار للعامل المصرى الماهر بإعادة تشـــغيل المصانع المتوقفة وإنشـــاء عشرات المشروعات الإنتاجيـــة والمصانـــع الجديدة لتعود مصر بلدا زراعيا منتجـــا لمايكفيه ذاتيا من المحاصيل الإساســـية، وبلـــدا صناعيـــا يصنع ما يحتاجه ويصـــدر ما يفيض عنه خاصـــة فى صناعة المنســـوجات والحديد والصلـــب والاسمنت والصناعات التقليدية التى اشـــتهرت بها مصر عبر تاريخها المعاصر وليس البعيد ؟! ما رؤيتهم للســـياحة المصرية وكيف يمكن أن تتحول

مصر إلى دولة سـياحية عظمى بما يتناسـب مع امتلاك مصر لثلث آثار العالم وكل مقومات السياحة غير التقليدية؟! ماهى رؤيتهم لتطوير النظم التعليمية ومنظومة البحث العلمى فى مصر وهى منظومات تحتاج لتطوير جذرى وليس لمسكنات وقتية علما بأنه يتوقف على هذا ويرتبط به تطوير الرؤية الثقافية لمصر بما يكفل نشر قيم وثقافة التقدم فى مصر وبما يساهم فى الوقت نفسـه فى عودة الريادة للثقافة والفنون والاعلام المصرى بعد أن تجاوزته معظم البـلاد العربية المجاورة؟! وباختصار ماهى رؤيتهم لتجاوز كل مشـكلات الحاضر وماهى الأسـس التى سـيبنى عليها مستقبل النهضة والتقدم الذى ينشـده كل المصريين ويتأهبون بحق لتحمل مسؤلياته وتبعاته؟!

ولعل الأهم من كل هذه الرؤى الاسـتراتيجية والخطـط التنموية المرتبطة بها أن تنجح كوادر هذه الأحزاب والتكتلات السياسـية فى تسـويقها لدى المواطن المصرى وإقناعه بكل جدية وإخلاص بضرورة وأهمية الوقوف خلفها ودعمها كأساس لتحقيق أحلامه عبر برلمان قـوى قادر على وضع التشـريعات اللازمة لتنفيذ هذه الخطـط وتحويلها إلى واقع ملموس يستفيد منه كل المصريين ويحقق كل طموحاتهم.

إننـا بصدد إعادة بناء الدولة المصرية بكل مؤسسـاتها وهياكلهـا ولابد أن تتضافر كل الجهود لإشـراك المواطن المصرى فى معركة إعادة البناء هذه، وكفانا تهميشـا لدور المواطن العادى وإبعاده المتعمد عن المشاركة فى كل شىء بدءا من الرؤى الاستراتيجية وحتى وضع الخطط التنفيذية وتنفيذها على الأرض، فالمواطن المصرى هو صاحب المصلحة الحقيقية وهو هدف كل خططنا التنموية وهو من سينفذها لينعم بنتائجها ويجنى ثمرتها، ومن ثم فعلينا الاهتمام غير المحدود باشراكه فى كل شئ وأخذ رأيه وموافقته على كل مايدور فى أذهان نخبته وداخل منتدياتهم وغرفهم المغلقة، وهذا هو المعنى الحقيقى للديمقراطية والمشـاركة السياسية، بل هو المعنى الحقيقى للمواطنة الذى يولد الانتماء العميق إلى هذا الوطن العريق وهذه الأمة العظيمة. أرجو أن تكون الرسالة قد اتضحت أمام كل من يعملون على الساحة السياسية وهم يستعدون لخوض الانتخابات البرلمانية القادمة حتى يكونوا على قدر المسؤلية الوطنية فى زمن مصر الجديدة التى اختلفت بارتفاع وعى شعبها وارتفاع سقف الطموح لدى من اختارته قائدا لهذا العهد الجديد.

❑❑❑

(١٦)
نداء إلى عقلاء العرب حكاما ومحكومين
هل آن أوان إنشاء اتحاد الدول العربية؟!

يعيش العرب الآن أسوأ عصورهم وسط هذه الحالة المتردية من الانقسام والتشرذم الذى يكاد يجعلنا أمثولة العالم هذه الأيام؛ فليس أغرب ولا أعجب من أن بلاد العرب أصبحت مرتعا يعيث فيه فسادا وقتلا وتمزيقا مجموعات من المرتزقة المأجورين تحت شعارات مزيفة؛ فهذه داعش وتلك جبهة النصرة، وهذه جماعة الجهاد وتلك سرايا بيت المقدس.. إلخ. من هذه المسميات التى اتخذت من الدين ستارا يخفى أهدافا أقلها تفتيت الدول العربية الى دويلات صغيرة لا قيمة لها ولاوزن مما يعنى بكل بساطة انهيار مقومات الدولة فى الدول العربية الكبيرة وإفقادها القدرة والهيبة. وليس أدل على ذلك مما يحدث الآن فى سوريا والعراق على يد ما يسمى تنظيم داعش فقد اقتطع هذا التنظيم الإرهابى أكثر من ثلث الأراضى السورية، وسيطر على بعض المدن العراقية وأعلنها دولة مستقلة نصبوا عليها زعيمهم وأطلقوا عليه خليفة المسلمين، وزاد الطين بلة تلك المراسيم والتعليمات التى بدأوا يفرضونها على سكان هذه المدن وتخييرهم لمسيحييها بين أن يعلنوا إسلامهم أو المغادرة إلى أى مكان خارج ما أسموه دولة الخلافة!! وليس ببعيد عن ذلك بالطبع ما يجرى الأن فى ليبيا من نفس هذه العصابات الارهابية من ضرب للمطارات والسيطرة على بعض المنشآت الحيوية والبترولية!! ونفس الشىء يحدث فى اليمن والسودان شماله وجنوبه والصومال.. إلخ. وكان يمكن أن يحدث فى مصر والسعودية والإمارات والكويت وغيرها تحت مسميات أخرى لولا قيام ثورة «٣٠ يونية» فى مصر وما تلاها من تنسيق بين هذه الدول العربية التى تمكنت من كشف هذا المخطط والوقوف ضده.

إن هذا الانفلات الأمنى والعسكرى الذى يكاد يفقد هذه الدول هيبتها ووحدتها ويجعلها مهددة ورهينة فى يد هذه التشكيلات والعصابات الإرهابية تحت أى مسمى كانت، إنما هو مخطط دولى صنع فى أمريكا وإسرائيل لتفتيت الدول العربية وشل قدراتها العسكرية أولا والاقتصادية ثانيا، وتقسيمها بحيث تصبح أكبرها أصغر من إسرائيل مساحة وأضعف

منهـا قدرة. والطريـف أن هذا المخطط الغربى إنما يجرى تنفيذه بأيدى عربية تدعى أن ما تفعله إنما هو جهاد إسلامى لإعادة دولة الخلافة الإسلامية ورفع راية الإسلام!! لقد تصور هـؤلاء المارقون – الخوارج على الإجماع الإسـلامى وعن صحيح الإسـلام – أنهم يمكنهم تحقيق ذلك عبر قتل وتشـريد المسـلمين وتفتيت وحدة الدول الإسلامية واحدة بعد أخرى لصـالح الوحدة الكبرى فى دولة الخلافة!! وما أبعد هذا التصور الخرافى عن واقع الحال لأن نتيجته لن تكون حدوث ما يحلمون به، بل سـتكون نتيجته الحتمية هى القضاء على الـدول العربيـة واحدة بعد أخرى بإضعـاف قدرة كل منها وتفتيت وحدتها وكسـر إرادة شعبها فضلا عن تدمير قدراتها العسكرية!! وبالفرحة إسرائيل والغرب بذلك!! إنها غاية الغايات لسياساتهم منذ عصر الاستعمار الإنجليزى لبعض دول المنطقة التى لخصتها عبارة «فرق تسـد». إننا إذن نحقق بأيدينا ما يراد بنا، التقسـيم إلى دويلات لاحول لها ولاقوة، لاجيـش قوى ولاقدرات اقتصادية أو غيرها يمكن أن تتحدى إرادة هذه الدولة التى زرعت فى المنطقة العربية بوعد إنجليزى وبمسـاعدة كل الدول الغربية، دولة إسرائيل!! ومن ثم يحق لهذه الدولة الغاصبة المغتصبة أن تفتخر بأنها واحة الاسـتقرار والديمقراطية فى هذه المنطقة المتخلفة من العالم!!

ولايظنـن أحد أننـا نبالغ فيما نقـول لأن الواقع أن العرب يسـيرون مغمضى العينين فـى طريق تحقيق هذه الغاية الكبرى لإسـرائيل ما داموا لا يدركون جدية التحديات التى يواجهونهـا فرادى، ودون رؤية واضحة ودون اسـتراتيجية موحدة يتفقون فيها على حد أدنى من الحفاظ على المصالح العربية العليا التى ينبغى أن تتوقف عندها خلافاتهم وتنتهى عندها المصالح الأنانية لحكامهم، لتبدأ فى الوقت ذاته معركة الدفاع الحقيقى عن المصلحة العليـا للوطـن الذى إن ظل على هذه الحالة من التشـرذم وانكفاء كل دولة على ذاتها فلن يكون هناك وجود للعرب على الساحة الدولية وربما يصل الأمر إلى محو وجودهم من على خريطة العالم شيئا فشيئا!!!

إن عقلاء العرب ينبغى أن تتوحد كلمتهم من الآن وليس من الغد للدعوة لأنشاء «اتحاد الدول العربية» الذى يتجاوز فى وجوده واتفاقية إنشـائه واقع الجامعة العربية الأليم الذى لم يعد بأى مردود إيجابى حقيقى على المصلحة العربية المشـتركة؛ فالجامعة العربية رغم السـنوات الطويلة التى مرت على إنشـائها لم تسـهم بشـكل حقيقى فى حل أية مشكلة

عربية – ناهيك عن حل أية مشكلة عربية – أجنبية، ولم تنجح مؤسساتها فى تحقيق أى طموح عربى على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والدفاعية، بل الثقافية والتعليمية والاجتماعية!!!

ومن ثم فقد أصبحت الحاجة ملحة الآن لتأسيس مؤسسة وحدوية جديدة يمكنها الدفاع عن المصالح العربية المشتركة بشكل مؤسسى قوى يجمع ولايفرق، يوحد ولايشتت ويمتلك آليات واضحة لتحقيق الأهداف المشتركة للشعب العربى. إننى أعتقد أنه بات ضروريا وجود هذا الكيان العربى الجديد تحت هذا المسمى الذى يختلف شيئا ما عما كان يسمى ويدعى سابقا الوحدة العربية الشاملة؛ فحلم هذه الوحدة العربية الشاملة لايزال وربما سيظل حلما بعيد المنال حتى الآن وفى المستقبل المنظور.

إن اتحاد الدول العربية الذى ننشده هو «اتحاد يجمع الدول العربية مع الحفاظ على شكل كل دولة فيه ونظامها السياسى المستقل، وهو يتكون من برلمان عربى مشترك تمثل فيه كل الشعوب العربية تمثيلا نسبيا حسب عدد سكانها ومساحتها ويتداول رئاسته رؤساء البرلمانات العربية، ومن مجلس وزارى عربى يرأسه رئيس الاتحاد الذى سيتناوبه الزعماء العرب واحدا بعد آخر لمدة يحددها قانون إنشاء الاتحاد». ويتشكل هذا المجلس الوزارى العربى من أهم الكفاءات العربية فى مجال تخصص هذه الوزارة أو تلك بحيث يكون للعرب وزير خارجية يتحدث باسم كل وزراء الخارجية العرب ويعبر عن وجهة النظر العربية فى أى قضية من القضايا، ووزير دفاع واحد يعاونه كل وزراء الدفاع العرب ويملك إمكانية الاستفادة من كل القدرات العسكرية للجيوش العربية وتوجيهها للدفاع عن الوحدة والاستقرار داخل كل دولة على حدة والدفاع عن الحدود العربية والحفاظ على الأمن القومى العربى داخليا وخارجيا، ووزير داخلية عربى يملك القدرة على الاستفادة من كل الخبرات الأمنية العربية وتوظيفها لتوفير الاستقرار والطمأنينة للمواطن العربى أيا كان موقعه والدولة التى ينتمى إليها داخل الاتحاد، ووزير اقتصاد عربى يسهر مع زملائه وزراء الاقتصاد العرب على دمج الاقتصاديات العربية والاستفادة من كل الإمكانيات العربية لصالح شعوبها مجتمعة ويقيم من المشروعات والمنشآت الاقتصادية العربية ما يمكن به القضاء على البطالة بين العرب وزيادة رخائهم المادى مستغلا توافر المواد الخام وتوافر الإمكانيات المادية والبشرية بين الدول العربية بنسب وكيفيات متفاوتة، ووزير ثقافة عربى

يعمل بمساعدة وزراء الثقافة العرب على إبراز الوجه الحضارى المشترك للثقافة العربية بعناصرها التراثية وهويتها الإسلامية المعتدلة، ووزير تعليم عربى يعمل مع أقرانه وزراء التعليم العرب على وضع استراتيجية عربية موحدة للنهوض بالتعليم فى الدول العربية مستفيدا من كل الإمكانيات البشرية والمادية العربية لتحقيق نهضة بحثية عربية وتخريج المتخصصين القادرين على قيادة النهضة العربية فى كل مجالات الحياة..وهكذا الحال فى كل المجالات التى تحتاج لوزير عربى يقود العمل مع الوزراء المعنيين فى كل الدول العربية فى نطاق تخصصه. وقد عرضت لتفاصيل أكثر حول هذا الاتحاد العربى باعتباره أحد ركائز النهضة العربية المنشودة فى كتابى «الأورجانون العربى للمستقبل» الذى لم يلتفت إليه أحد بينما كان التفات الغربيين لكتاب بيكون «الأورجانون الجديد» هو أحد العوامل المهمة فى النهضة الأوربية الحديثة!

إن هذه الدعوة إلى إنشاء اتحاد الدول العربية ليكون بديلا لجامعة الدول العربية ليس تقليلا من شأن هذه المؤسسة العربية العريقة لأن التفكير فيه إنما هو مبنى على دراسة أسباب اخفاقها فى تحقيق الأهداف العربية المشتركة. وليس عيبا أن يفكر العرب فى إنشاء هذا الاتحاد الجديد لتجاوز أسباب الفشل العربى ولتطوير العمل العربى المشترك من خلال هذه المؤسسة الوحدوية الجديدة وتزويدها بآليات تنفيذية قادرة على تحقيق طموحات الشعوب العربية. وبالطبع فلن يكون الطريق مفروشا بالودرود ولكنه سيواجه الكثير من التحديات والمعوقات الداخلية العربية والدولية الخارجية، لكنه فى حال إصرار الزعماء العرب المخلصين وإدراكهم الواعى لخطورة ما يواجهونه من تحديات تلخصها العبارة الشكسبيرية الشهيرة : إما أن نكون أو لانكون، سيصبح هذا الاتحاد واقعا ملموسا ستسارع كل الدول العربية الانضمام إليه للحفاظ على أمنها واستقرارها أولاوالحفاظ على المصلحة العليا للعرب ككل فى مواجهة التحديات المعاصرة بكل مستجداتها ومؤامراتها ثانيا. إننى أؤمن بأنه قد آن أوان الوعى العربى بأهمية تحقيق هذا الاتحاد العربى وخاصة أننا فى زمن كثرت فيه التكتلات من حولنا وليس التكتل الأوربى إلا أحد أمثلة هذه التكتلات الناجحة التى يمكن الاستفادة منها. فهل يمكننا بأسرع مايمكن تحويل هذا الوعى النظرى بأهمية وضرورة الاتحاد إلى واقع نعيشه أم أننا سنظل فريسة للصراعات والانقسامات حتى يتلاشى

الوجود العربى لصالح الوجود العبرى؟! سـؤال أوجهـه إلى عقول وضمائر النخب العربية وعلى رأسـها الزعماء والحكام العرب آملا فى نوبة صحيان عربية قوية تستجيب للتحدى لتصنع الأمل المنشود لدى كل فرد عربى فى مؤسسات اتحادية عربية تحل مشكلاته وقادرة على مواجهة التحديات خارجية كانت أو داخلية.

❑❑❑